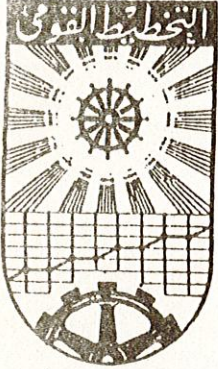


جمهورية مصر العربية



مَعْمَدُ المَخْطُوطِ القومِي

مذكرة داخلية رقم (٧٥٨)

تأثير التضخم علي العدالة الاجتماعية

في مصر

د. رمزي زكي

مايو ١٩٨١

اعاده طبع ما رس ١٩٨٢

اعاده طبع يناير ١٩٩٣

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

المحتويات

١٠٠٠

الموضوع

١	توطئة
٢	أولا : أثر التضخم في مجال توزيع الدخل القومي المصري
١١	ثانيا : النتائج الاقتصادية والاجتماعية لتدهور الاجور الحقيقية بمصر
٢١	ثالثا : كيف تكافح آثار التضخم في مجال إعادة توزيع الدخل القومي
٢٢	التضخم بين المعاشية والمكافحة
٢٧	هل تؤدي زيادة الاجور النقدية الى تحسين حال محدودى الدخل
٣١	مناقشة اقتراح ربط الاجور بالارقام القياسية لنفقة المعيشة
	ضرورة تعديل هيكل الاجور ورفع الحد الأدنى للاجر في ظل
٣٣	ضوابط محددة
٣٦	طبيعة ومدى الارتفاع المطلوب للاجور الدنيا
٣٨	علاوة الغلاء وكيف تحسب
٤٠	أفضلية الزيادة المبنية عن الزيادة النقدية للاجور
٤٢	ضرورة وجود مصادر حقيقية لتمويل الزيادة في الاجور
٤٦	(أ) في وحدات القطاع العام
٤٣	(ب) في الجهاز الحكومي
٤٥	مخلق احصائى

تأثير التضخم
على العدالة الاجتماعية في مصر

(*)

تأثير التضخم على العدالة الاجتماعية في مصر

دكتور رمزي زكسى
الخبير الاول بمعهد التخطيط القومى

توطئة :

شهد الاقتصاد المصرى منذ عهد السبعينيات وحتى الآن موجة تضخمية حادة ، وخصوصا بعد عام ١٩٧٣ ، الامر الذى تهلور فى اندفاع اسعار كثير من السلع والخدمات نحو
افاق عليا . بل يمكن القول ، ان التضخم بمصر قد غدا الآن ضاخا عاما تتحرك فيه مختلف
الوحدات الاقتصادية والاجتماعية ، حيث اصبح ارتفاع الاسعار ، وتوقع ارتفاعها فى المستقبل ،
أحد العوامل الرئيسية التى تحكم القرار الاستهلاكى والادخارية والانتاجية والاستثمارية
لهذه الوحدات .

وعموما ، فانه نلرا لتحول التضخم بمصر الى ظاهرة مزمنة ، اى لصيقة بخصائص الاقتصاد
المصرى فى وضعه الراهن ، فان التضخم قد بدأ ، منذ فترة غير وجيزة ، فى افراز آثاره
الاحتمية المعروفة فى مختلف ضاحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية . ومن المعلوم ان هذه
الآثار تشمل ، الاثر على توزيع الدخل القومى ، الاثر على توزيع الثروة القومية ، والاثر على
ميزان المدفوعات وسعر الصرف ، والاثر على الادخار والاستثمار القوميين ، الى اخره (١) . ورغم
أن الاقتصاديين قد شغلوا دأبهم بدراسة الآثار الاقتصادية للتضخم ، كما هو واضح مسبقا
تركيزهم على دراسة اثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على التغيرات الاقتصادية البها مسسة ،
الا انه من الملاحظ وجود فقر شديد فى اهتمامهم بدراسة الآثار الاجتماعية للتضخم ، وعلمسى

(*) بحث القى فى مؤتمر العدالة الاجتماعية فى ضوء السياسات المالية والاقتصادية فى مصر

الذى نظمتها الجمعية المصرية للإدارة المالية بالقاهرة - ابريل ١٩٨١ .

الاخص في مجال العدالة الاجتماعية .

ومن الجليء ان مقولة " العدالة الاجتماعية " هي في الواقع نقض لمقولة " الظلم الاجتماعي " لان المقولة الاولى ترمز الى المجتمع الذي يرفع شعار العدالة الاجتماعية انما يرفع شعار العدالة الاجتماعية . على انه ينهض التوجه ابتداء بان مقولة " العدالة الاجتماعية " هي مقولة اخلاقية وحقوقية لانها ترتبط بنظام القيم وبفكره الحق . وهي لهي بهذا ترتبط بالنسبة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الذي تظهر فيه (٢) . فمفهوم العدالة الاجتماعية في مجتمع اقتصادي تتجلى بالتأكد فيها في مجتمع راسالي او اشتراكي . ومع ذلك فمن الملاحظ ان الكتاب والمفكرين من العدالة الاجتماعية قد دأبوا على استخدامها ببيان مجوده ، تمزليها في الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للنظام السائد . ومن هنا اصبح المصطلح الذي تنطوي عليه ، مصدونا مطاطا ، يسمح بتفسيرها لاكثر من معنى واكثر من دلالة .

ففي بعض الاحيان تستخدم هذه المقولة للدلالة على " اعطاء كسل ذي معنى حق " او للاشارة الى " المساواة في القانون والمساواة في الحقوق والواجبات " . وفي احيان اخرى تستخدم للاشارة الى " المساواة في التوزيعات " او " تقليل أوتخفيف الفوارق بين الطبقات " او السعي " رفع الظلم من الفقر " وبتدوي الدخل " . او " المساواة في فرص الحياة " . وفي احيان اخرى ترمز الى " تحسين ظروف المعيشة بالنسبة لفئة الشعب " . الى آخره . فكل هذه المعاني والمساوئ " هنا " هي وجود الباحث نفسه اطمح في تحقيقه وتحقيقه . فكل هذه المعاني والمساوئ التي ينهض الاستناد عليها لقياس مدى العدالة الاجتماعية . فكل هذه المعاني والمساوئ التي ينهض الاستناد عليها لقياس . ومن هنا لا خاص ما بالباحث في هذا الموضوع من ان يختار التصريف الذي يراه مناسباً لغرض بحثه فيما يتعلق به .

ونحن نلاحظ اننا نعلم اولاً بالضمون الذي تنطوي عليه مقولة " الظلم الاجتماعي " . فكل ان نلاحظ المضمون الذي تنهض عليه معنى العدالة الاجتماعية . على اعتبار ان الظلم الاجتماعي هو " التوزيع غير العادل للموارد الاجتماعية " . وقد عرف الدكتور احمد جابر الظلم الاجتماعي " بأنه استئثار اقلية من الافراد بالجزء الاكبر من الثروة والمال في المجتمع " .

القوميين وترك الجزء الباقي لأغلبية الأفراد بالرغم من أن هذه الأغلبية هي التي عملت وتعمل دأبط من أجل إنتاج تلك الثروة وهذا الدخل مع ما يترتب على هذا من قدرة الأقلية على إشباع كافة حاجاتها مهيطة كانت كطالعية ، والحكم على الأغلبية بالبقاء على الدوام عند مستوى الحد الأدنى اللازم للمعيشة (٣) .

ومناه على هذا التعريف الذي نراه مناسباً لهذه الدراسة ، يمكننا أن نقسمه إلى أن العدالة الاجتماعية هي ذلك الوضع الذي تتميز فيه أوضاع الحياة الاقتصادية والاجتماعية بدرجة عالية من المساواة في توزيع الدخل والثروة القوميين ، مع ما يترتب على ذلك من انحصار درجة التفاوت في مستويات المعيشة بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية نفسها الضيق الحدود . وتأسيساً على ذلك فإن معرفة توزيع الدخل القوي بين طبقات المجتمع وفئاته المختلفة تصبح أمراً أساسياً لتحديد مدى العدالة الاجتماعية في الاقتصاد القوي (٤) ، لأن شكل هذا التوزيع هو الذي يحدد في النهاية شروط وأوضاع الحياة الاقتصادية والاجتماعية للطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة .

وانطلاقاً من هذه الخلفية ، سوف نحاول هذه الدراسة أن تلقى بالاضواء على الآثار التي نجمت عن التضخم في مجال إعادة توزيع الدخل القوي بصره ، وعلى الآثار السلبية حدثت من جراء إعادة هذا التوزيع ، مع محاولة منا لمرض بعض الأفكار الخاصة بمكافحة آثار التضخم في هذا المجال . ومناه عليه مستقسم خطه البحث إلى ما يلي :

- أولاً : آثار التضخم في مجال توزيع الدخل القوي المصري .
- ثانياً : الآثار التي حدثت من جراء إعادة توزيع الدخل القوي .
- ثالثاً : كيف نهالج آثار التضخم في مجال إعادة توزيع الدخل القوي .

والهيك الآن تحليلنا لهذه القضايا .

أولاً - آثار التضخم في مجال توزيع الدخل القوي المصري :

يكاد الباعث في مجال توزيع الدخل القوي بصره أن يجد نفسه في بحر هيق الظلمسات

اذ لا توجد نية احصائيات رسمية ضخمة عن هذا التوزيع . ومقابل هذا ، بالتوازي ، عسدم وجود خريطة واضحة عن شكل توزيع الثروة القومية بين مختلف طبقات المجتمع وفئاته المختلفة سواء كان ذلك متعلقا باشكل الثروة الزراعية ، او العقارية ، او الصناعية ، او المالية . ومن هنا لا يتسنى للباحث ان يعرف شكل توزيع الدخل القوي من خلال شكل توزيع الثروة القومية . والحقيقة ان غياب مثل هذه البيانات ، وعدم الاهتمام بها من جانب المسؤولين هي امر فحوم ، نظرا لما يمتطوى عليه النشر الصادق لها من حساسية اجتماعية وسياسية . ومع ذلك ، تنبى الاشارة هنا الى انه قد بذلت مؤخرا بعض المحاولات ففى هذا المجال ، وهي محاولات طيبة بلا شك ، واسهمت الى حد ما فى كشف فصوص القضية ، الا ان الامر ما يزال يحتاج الى الكثير من تلك المحاولات والجهود وخصوصا اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان الوجه التضخيمى الحادة التى تشهدها مصر الان ذات تاثير واضح فى هذا الخصوص . ولا يدري الباحث كيف يمكن التحدث عن المعدالة الاجتماعى او عن " نظام حصرى طادل " ، فى غياب التصور الدقيق عن شكل توزيع الثروة والدخول القومى ؟ . عوط ، تلك قضية تحتاج الى مناقشة خاصة مهمل قد تستحق مؤتمرا علميا لكى تطرح فيه هذه القضية بكل ابعادها وزواياها .

على أية حال ، ان المسألة التى تعنينا فى هذا المقام هى التعرف على الآثار السلبية احدتها الوجه التضخيمى بمصر على توزيع الدخل القوي بين مختلف طبقات وفئات الشعب المصرى .

ولكن ، قبل ان نتعرض لهذه المسألة تفصيلا ، ربما يكون من البعيد لنا ان نلجأ أولا بالميكانيزم النظرى الذى يتسنى من خلاله للتضخم ان يحدث ففعوله فى هذا المجال . والحقيقة ان الدارس للنظرية النقدية يعلم جيدا ، ان هذا الميكانيزم يحصل فى ذلك الاختلال الذى يحدثه التضخم فى الاسعار النسبية لمختلف السلع والخدمات فى المجتمع . ذلك ان التضخم الذى يحدث فى الاسعار لا يصيب جميع السلع والخدمات فى آن واحد ونفس النسبة . وناء عليه ، يحدث تباين واضح فى مدى وسرعة وتوقيت تغير دخول (اسعار) الإنتاج . وهو ما ينعكس فى النهاية فى تباين مستويات دخول هذه الموامل . فهناك طائفة

معرفة من الدخول التي تتسم بهيئة التغير ، واحتمالنا بالجمود ، حينئذ يتجه المستثمر إلى
الاسمار للأسعار نحو الارتفاع . وهذه الدخول تنضم على سهيل المثال : أبواب الماشات
والأطنان الاجتطعية ، وحيلة الصندات واصحاب بدائع التوفير وكامسهي الاجور والوتيسات
بالجهاز الخدي الحكومي وشركات القطاع العام . ذلك ان هذه الدخول تتحدد بتكسب
مسبق وطبقا لقوانين ولوائح معينة ، وظالها يصعب تغييرها بسرعة او بصورة للاحقة التفسير
في الاسعار . وحتى في حالة تغييرها في إطار التضخم ، فان نسبة تغييرها تكون
في مستوى ادنى بكثير من نسبة تغير المستوى العام للأسعار . ومن هنا ، فانه
ان تبدأ موجة الغلاء حتى يفقد هؤلاء اجزاء محسوسة من دخولهم الحقيقية ، ويقل
ثم نصيبهم النسبي في الدخل القوي . وتكون خسارتهم مؤكدة في جراء موجة التضخم
وقبل العكس من ذلك توجد طائفة اخرى من دخول (اسعار) عوامل الانتاج التي تتغير
بسرعة وفي اتجاه طردى مع التغير في المستوى العام للأسعار ، مثل دخول كاسهي الايمان
واصحاب الشروط والمصانع والمؤسسات التجارية والخدمية ، وترتفع من ثم دخولهم
الحقيقية ارتفاعا واضحا . ويحدث ذلك نظرا لان تكاليف الانتاج لديهم لا تزيد بنفس
زيادة الاسعار والايادات ، مما يجعل حجم الفائض لديهم متزايدا . لا عجب والحال
هذه ، ان يرتفع نصيبهم النسبي في الدخل القوي المتحقق . وهكذا يتبين
للتضخم من خلال ما يحد من تغيير في الاسعار النسبية ان يبرز بدوره في مجتمعات
اعادة توزيع الدخل القوي بطريقة هوائية وميساء .

وقد محاولة قياس اثر التضخم على اعادة توزيع الدخل القوي المصري ، يمكن
للباحث هنا ان يستند على بعض المؤشرات التي تتباين في دلالتها بحسب ما تتميز به
من قوة شارحه وما تعتمد عليه من بيانات متاحة . ومن أمثلة هذه المؤشرات بحسب
ميزانية الأسرة ، باعتبار ان التباين الذي تعكسه مستويات الاستهلاك بين فئات الدخل
المختلفة انما يعكس فيها التفاوت في مستويات الدخل ، باعتبار ان الاستهلاك
في التحليل الأخير ، دالة في مستوى الدخل (٦) . كما يمكن الاستناد على
توزيع الدخل القوي فيط بين الهدف والمضطر (٧) . كما يمكن ايضا قياس توزيع الدخل
القوي بالاستناد على بيانات الادخار العائلي والضرائب المباشرة على الاشكال المختلفة

للدخول والثروة ، وايضا حسب نسب المجموعات السكانية المختلفة (نسبة الـ ٢٠% الاغنياء ،
 ونسبة الـ ٤٠% المتوسطة ، ونسبة الـ ٤٠% الافقر) ، فضلا عن الاحتناد على توزيع الدخل حسب
 القومى بين الانصبة النسبية للاجور وعوائد حقوق التملك . ولا يصح المجال هذا ، بل يجب ان
 الحال ، للتعرض لهذه المؤشرات كلها ، ولهذا سنعمد فيما يلى على المؤشر الاخير
 (توزيع الدخل القومى فيما بين الاجور وعوائد حقوق التملك لان هذا المؤشر اكثر المؤشرات
 دلالة ، في اعتقادنا ، لغراض هذه الدراسة .
 وتشير البيانات المتاحة الى ان الانصبة النسبية للاجور وعوائد حقوق التملك من
 الناتج المحلى الاجمالى قد تعرضت لتغيرات محسوسة ، بل وجذرية ، خلال عقد السبعينيات
 من هذا القرن . وكانت هذه التغيرات متناسبة مع حدة الوجهة التضخمية . ففي الفترة الستى
 شهدت حرب أكتوبر ١٩٧٣ (من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٣) وهى الفترة التى كان فيها
 معدل التضخم بمصر معتدلا ، تراوح النصيب النسبى للاجور فيما بين ٥٠% - ٤٦% من الناتج
 المحلى الاجمالى ، على حين تراوح النصيب النسبى لعوائد حقوق التملك (الارباح والفوائد
 والربح) فيما بين ٥٠% - ٥٤% خلال نفس الفترة . لكن هذه العلاقة القائمة بين الانصبة
 النسبية للاجور وعوائد حقوق التملك تعرضت بعد عام ١٩٧٣ لتغيرات عميقة ، وهى الفترة
 التى شهدت جنوحا واضحا فى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، سواء كان ذلك بالنسبة لاسعار
 الجملة او لاسعار المستهلكين بالحضر والريف . فبعد عام ١٩٧٣ شهد النصيب النسبى للاجور
 تدهورا مستمرا وعلويا (باستثناء عام ١٩٧٥) . فقد انخفض هذا النصيب من ٤٠% فى
 عام ١٩٧٣ الى ٤١% فى عام ١٩٧٧ . ثم واصل تدهوره الى ان وصل الى ٣٠% فى
 عام ١٩٧٩ . وفى المقابل ارتفع النصيب النسبى لعوائد حقوق التملك . وهكذا وصل بنصيب
 المال من مطلق الثمنين ونصيب الاجور من الناتج المحلى الاجمالى لايصل الى الثلث ، على
 حين ارتفع ، فى المقابل ، النصيب النسبى لعوائد حقوق التملك الى اكثر من الثلث . وتلك
 فى الواقع حصة ضخمة من معالم التطور الراهن للاقتصاد المصرى ، حيث زادت حدة التفاوت
 الطبقاتى وزيادة حادة ، واتسعت ، نتيجة لذلك ، رقعة التفاوت بين مستويات المعيشة بين
 الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة .

وكانت وزارة التخطيط فى عام ١٩٧٧ قد توجهت من خلال تشخيصها العام للزمسة

جدول رقم (١)

تطور النسب النسبي للاجور وهوائد حقوق التملك من الناتج المحلي الاجمالي
والارقام القياسية للاسعار مصر خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩

السنوات	النسب النسبي للاجور	النسب النسبي لهوائد حقوق التملك	الارقام القياسية الخاصة ٦٧/٦٦ = ١ -		
			لاسمصار المستهلكين بالخصر	لاسمصار المستهلكين بالخصر	لاسمصار الجملية
	%	%			
١٩٧٠	٤٦٨	٥٣,٢	١١٢,٨	١١٩,٤	١١٧,٤
١٩٧١	٥٠,٣	٤٩,٧	١١٣,٦	١١٧,٩	١١٨,٤
١٩٧٢	٤٩,٦	٥٠,٤	١١٦,٣	١١٧,٦	١٢٣,٠
١٩٧٣	٥٠,٤	٤٩,٦	١٢٢,٤	١٣٧,٢	١٣٥,٨
١٩٧٤	٤٤,٨	٥٥,٢	١٣٥,٧	١٤٩,٦	١٥٢,٧
١٩٧٥	٤٦,٧	٥٣,٣	١٤٨,٩	١٦٧,٩	١٦١,٨
١٩٧٦	٤١,٩	٥٨,١	١٧١,٢	١٩٥,٩	١٧٨,٥
١٩٧٧	٣٩,٦	٦٠,٤	١٩١,٩	٢٢٠,٧	١٩٦,٩
١٩٧٨	٣٦,٥	٦٣,٥	٢١٢,٦	٢٣٨,٤	٢١٨,٩
١٩٧٩	٣٠,٤	٦٩,٦	٢٣٣,٥	٢٦٥,٨	-

ملاحظات : النسب النسبي للاجور وهوائد حقوق التملك محسوب بالاسعار الجارية .
الارقام القياسية للاسعار مأخوذة من : البنك الاهلى المصرى - النشرة الاقتصادية
المجلد الثالث والثلاثون - العدد الاول ١٩٨٠ - ضمن الطحق الاحصائى للعدد .
اما الانصبة النسبية للاجور وهوائد حقوق التملك خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٤ فقد
اخذت من : وزارة التخطيط - التغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد القومي
للفترة ٦٥/٦٤ - ١٩٧٧ - القاهرة ١٩٧٨ . اما باقى الارقام للاسعار ١٩٧٥ -
١٩٧٩ فمصدرها :

Arab Republic of Egypt, Ministry of Economy, Economic
Studies Units " Recent Developments in the Egyptian
Economy", Cairo January 1981, P. 24.

الاقتصادية آنذاك الى " ان مصر دولة استهلاكية تعاني من حالة التضخم ، بمسبب
ارتفاع القوة الشرائية وكمية النقود بدرجة تفوق ما هو متاح من مبيعات في الاسواق (٦)
كما ان التضخم قد ادى الى " امتصاص القوة الشرائية من الطبقات ذات الدخل الثابت وتحويلها
في صورة ارباح وفوائد لدى كبار التجار وذوى الدخل غير الثابت (١٠) " وان اخطأ
مضاعفات التضخم هو ان القوة الشرائية لدى الجماهير العريضة ، قد تم امتصاصها بالتضخم
وان توزيع الدخل القوي اصبح في غير صالح هذه الطبقات (١١) .

والمواقع ان هذا التشخيص الذى توصلت اليه وزارة التخطيط فى عام ١٩٧٢ كسب
صحيحة وورعده تأكيد فيما اسفرت عنه بيانات توزيع الناتج المحلى الاجمالى بين الاجور وهوائيه
خارج التملك كما مر فيها أيضا على مستوى الاقتصاد القوي . بل ان هذا التأكيد يحدد مساهمة
ايضا فيها انطوى عليه البيانات المتاحة من تطور نصيب الاجور فى القطاعات الاقتصادية المختلفة
التي يتكون منها الاقتصاد القوي . وارجو من القارىء الآن ان يلقى نظرة ثانية على الجدول
رقم (٢) ، حيث تتضح منه الخلائق التالية :

١- ان تد هور النصيب النسبى للاجور من الناتج المحلى الاجمالى (محسوب على اساس
تكلفة العوامل) هو سنة رئيسية لمختلف القطاعات الاقتصادية السلمية والتجزئية والنقدية على
السواء .

٢- اننا اذا نظرنا الى مدى التد هور فى مختلف القطاعات فسوف نجد ان تد هور الاجور هو
الى ادنى مستوياته فى القطاعات الصناعية (٢٢٩% فى عام ١٩٧٩) . يلى ذلك القطاعات التحويلية
(٢٤٧%) ثم القطاعات الخدمية (٥٩٢% فى نفس هذا العام) .

٣- فيما يتعلق بالقطاعات السلمية ، فانه من الملاحظ ان النصيب النسبى للاجور فى
القطاع الزراعى قد سجل تد هورا متزايدا من مائتى القطاعات الاخرى ، ان وصل هذا النصيب النسبى
الى ٧٦% من الناتج الزراعى الاجمالى فى عام ١٩٧٩ ، بالرغم مما هو شائع من زناد الاجور النسبى
الزراعى فى السنوات الاخيرة .

٤- ان قطاع الكهرباء هو القطاع الوحيد من بين قطاعات الاقتصاد القوي الذى سجل
فيه الاجور ارتفاعا وتهدا واستمر خلال الفترة من ٢٥ - ١٩٧٩ .

جدول رقم (٤)

تطور نصيب الاجور في القطاعات الاقتصادية المختلفة المكونة للناتج

المحلى الاجمالى للفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩

بالاسعار الجارية

القطاعات	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
<u>القطاعات السلمية :</u>					
الزراعة	٣٧,٤	٣٢,٨	٩٩,٨	٢٨,٤	٢٢,٩
الصناعة والتعدين والبترو	٣٠,٥	٢٥,٢	٢٣,٧	٢٣,٢	٢١,٧
الكهرباء	٥١,٢	٤٨,٨	٤٩,٥	٤٦,٩	٤٧,٧
التشييد	٢٢,٣	٢٣,٧	٢٥,٥	٢٥,٢	٢١,٢
	٥٥,٨	٥٤,٧	٤٢,٩	٣٩,٤	٢٨,٢
<u>القطاع التوزيعي :</u>					
النقل والمواصلات	٤٠,٩	٣٣,٨	٣٤,٨	٢٩,٦	٢٤,٧
التجارة والمال	٥٩,٣	٤١,٦	٣٧,٩	٣٠,١	٢٤,٥
	٣٤,٨	٣٣,٠	٣٣,٦	٢٩,٤	٢٤,٩
<u>القطاعات الخدمية :</u>					
الايمان	٧٣,٢	٧٠,٠	٦٨,٦	٦٤,٧	٥٩,٧
المنافع العامة	٦,٤	٦,٥	٦,٥	٦,٤	٦,٧
خدمات اخرى	٧٢,٠	٧٣,١	٦٨,٨	٧٠,٠	٦٨,٥
	٨٧,٤	٨١,٦	٧٩,٤	٧٣,٩	٦٧,٤
<u>الاجمالى</u>	٤٦٧	٤١٩	٣٩٦	٣٦٥	٣٠٣

ملحوظة : الارقام في هذا الجدول مدرة على اساس تكلفة المواصلات

ومن ثم فالبيانات اعلاه تشير الى تطور النصيب النسبي للاجور من اجمالي كافة عوامل الانتاج

المصدر : وزارة الاقتصاد ، وحدة البحوث الاقتصادية ، المصدر الآنف الذكر ، ص ٢٤ .

هـ - ان اعلى نصيب للاجور من الناتج الاجمالى للقطاع موجود فى قطاع المنافع العامة

وذلك ان حصة اقلية الدولة

تلك هي سمات الصورة العامة لتوزيع الناتج المحلى الاجمالى فيما بين الاجور وعوائد حقوق الملكية فى الاقتصاد المصرى . وهى صورة تعكس الى مدى بعيد ذلك التفاوت الذى حصدته توزيع هذا الناتج خلال عقد السبعينيات الذى انطوى على موجة تضخمية حادة كان من شأنها تآكل الاجور الحقيقية عاما بعد آخر . مما ادى الى تدهور الاوضاع المعيشية لكتلة الاجور فى قطاعات الاقتصاد القومى . حقا هـ ان احدا لا يستطيع ان ينزع فى ان بعضا من الاجور من بعض القطاعات والحرف قد اتجهت للتزايد الشديد بحكم التغير الذى حدث فى عوائد حقوق الملكية والطلب على العمالة المشتغلة فى هذه القطاعات والحرف . ولكن لا يجوز لنا ان ننسى ان هذا التحسن قد اصاب اعداد ضئيلة جدا من جملة المشتغلين بالاقتصاد المصرى . والذين حصل عدد هم الى حوالى ١٢ مليون مواطن (١٢)

وانا كان للتضخم باع طويل فى ذلك التدهور الذى حدث فى الاجور الحقيقية فى الاقتصاد المصرى نظرا لثبات دور المستثمر القومى الشرائية للاجور النقدية فى غمار موجة ارتفاع الاسعار . مما يصعب من الخطا الجسيم ان نفزع بتلك النتيجة التى تقر ان تدهور النصيب النسبى للاجور وارتفاع النصيب النسبى لعوائد حقوق الملكية وما انطوى عليه ذلك من تفاوت بارز فى توزيع الناتج المحلى هـ انما يرجع كلية لاثم التضخم . ان لا يجوز للباحث فى هذا الصدد ان ينسى مساهمة هذه ظاهرة التضخم فى الانخفاض الاقتصادى من عوامل هامة ومؤثرة فى احداث هذا التفاوت . فمما لا ريب ان الامكان لحدوث نشاط القطاع الخاص (المحلى والاجنبى) فى مختلف المجالات وشعوبه ارباحا هائلة دون ان تتمكن الدولة ان تستفيد من هذه الضرائب المستحقة من ذلك . فبالا من الاجزاء من الناتج التى تشبه المعركة فى السبعينيات هـ مثل تصفية المصانع وبيع كثير من الشركات لخصمها من ذلك هـ وبيع سعر الفائدة على الودائع الادخارية وعدم التدخل فى تحديد ارباحها . ماكن الجديدة هـ وتزايد أنشطة القطاع الخاص فى مجال الاستثمار والتصدير واعمال الوكالة العمرة والوساطة هـ الى آخره . فكل هذه العوامل قد اسهمت بالتاكيد فى زيادة دخول اصحاب عوائد حقوق الملكية (١٣)

وعندما ه فانه ايا كانت طبيعة العوامل السالفة الذكر التى انطوت عليها مياسسة
الانفتاح الاقتصادى والتى اسهمت فى زيادة النصيب النسبى لعوائد حقوق التملك وتد هسور
النصيب النسبى للاجور من الناتج المحلى الاجمالى ه فان التضخم بما جاء فى ركابسه
من زيادات عشوائية وعياله فى الاسعار والارباح قد خلق دخولا قدرية لاصحاب وسائل الانتاج
وخلق تد هورا واضحا فى الدخول الحقيقية لمكسبى الاجور والمرتبات ه ومن ثم كان له اسهام
بارز فى تعميق وتوسيع التفاوت بين الدخول ومستويات المعيشة بين مختلف الطبقات والفئات
الاجتماعية (١٠) .

ثانيا : النتائج الاقتصادية والاجتماعية لتد هور الاجور الحقيقية بسور :

لا يميننا فى هذا المقام ان نتوغل فى بحث الآثار الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التى
نجمت عن التضخم بسور . فقد قمنا ببحث هذه الآثار تفصيلا فى دراسة اخرى لنا (١٤) . بسور
يعنيها فقط ان نتناول جانبها واحدا فى هذا المجال ه وهو الآثار التى تسببت عن تد هسور
اوضاع اصحاب الدخول الثابتة والمحددة (مكسبى الاجور والمرتبات) والتنبيه لخطورة هذه
الآثار على الاقتصاد المصرى حاضرا ومستقبلا . وهذه الآثار فى الحقيقة أصبحت من الواضح
بحيث يستطيع الباحث ان يرصد ها ويقد رها ويحللها بدرجة عالية من الثقة . ورغم خطورة
هذه الآثار الا ان الكثير من الباحثين لم ينتبهوا لاهميتها ولما تستحقه من دراسات تفصيلية
وجادة . ولن يتسع المقام ه بطبيعة الحال ه لان نتعرض لدراسة هذه الآثار فى تد اخلها
وعلاقاتها المتشابكة مع بعضها البعض ه ولهذا سنكتفى هنا برصد ها بشكل مجزئ ه مع اعطاء
بيانات عنها كلما كان السبيل لذلك ممكنا . والى ان اهم ما استطعنا رصده وحصره مسن
اثاره فى هذا الخصوص .

١- اول هذه الآثار واترها وغرها ه واترها اهمية فى نفس الوقت ه هو ذلك
التد هور الذى طرا على مستوى معيشة كاسبى الاجور والمرتبات المحدودة والثابتة ه وخموصا
ارباب المعاشات واصحاب الالهات الاجتماعية وموظفى الحكومة والقطاع العام . وقسمه
اتخذ التد هور الذى طرا على مستوى معيشتهم عدة مظاهر ه من بينها ان مكونات سلة المستهلك
والخدمات الحقيقية التى يعتمد عليها استهلاكهم اليوم قد طرا عليها نقص حقيقى وتغيير واضح

في تركيبها . اما من النقص فقد تمثل في اضطرابهم لتخفيض الكميات التي كانوا يستهلكونها من بعض السلع الهامة (كاللحم والالبان وبعض انواع معينة من الفواكه والخضار) . واما من التغيير الذي طرأ على تركيب هذه السلعة فقد تمثل في تحولهم الى زيادة مشترياتهم من السلع الارخص نسبيا والاقل في قيمتها الغذائية (كالبقوليات والنبهات) . ونفس الشيء ظل الارتفاع المتواصل للأسعار ، أصبح الحصول على هذه السلع مرتبطا ، في كثير من الأحيان ، بإمكان حصولهم عليها من المجمعات الاستهلاكية ومراكز التوزيع الحكومية . أضف الى ذلك ان أصحاب الدخول المحدودة والثابتة لم يعودوا قادرين على مواجهة متطلبات اشباع الحاجات الاساسية الأخرى ، كالعلاج والتعليم والنقل والمواصلات وخدمات التملك الخاصة (اندروس الخصوصية) الى آخره . ناهيك عن عدم إمكانهم الحصول على السكن الملائم في ظل الارتفاع الفاحش للأسعار وظاهرة غلو الرجل والشقي المفروشة وارتفاع أسعار البيع للشقق الجديدة . ولم تفلح حلوة الغلاء والملاوات الدورية التي تقررها الحكومة بتخفيف المعاناة عن كاهل هذه الفئات في حياتهم من طفبات الغلاء على مستوى معيشتهم .

٢- وقد ترتب على تدور مستوى معيشة أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة من جسر التضخم ان تزايدت أهمية الدعم السلس الذي تخصصه الحكومة لتسهيل الفروق السعرية للسلع التموينية الضرورية . حيث أصبح الدعم احد اهم الصور في اعادة توزيع الدخل ، لانهم يضمنون في حدود معينة ضمان توفير هذه السلع بكميات معينة وبأسعار ملائمة للطبقات والفئات الاجتماعية الفقيرة والمحدودة الدخل . بل يمكن القول في هذا الصدد ، ان أهمية الدعم تتمثل في انه الوسيلة الوحيدة التي تعنى هذه الطبقات والفئات الاجتماعية من اقتراس الغلاء لاهم وسيلة من وسائل المعيشة وهي السلع الضرورية . والدعم من هذا المنظور هو ترجمة عملية لفكرة السلام الاجتماعي الذي تحرص عليه الدولة . ورغم ما قيل عن الدعم وضرورة ترشيده ووضعه الى مستحقه ، الا ان الحكومة حتى الان لم تستطع ان تلمس هذا الهند الهام والعميق بنود الانفاق العام ، نظرا لان النسبة الكبرى من المبالغ التي تخصصها الدولة للدعم ولخفض نفقات المعيشة انما يتمثل في الدعم الموجه للسلع التموينية (الدقيق والقمح والزيت) ومن الواضح ان هذه العنائف من السلع تعد من بنود الاستهلاك اليومي الذي يمس الاعضاء الضرورية لجميع المواطنين .

جدول رقم (٣)

نسبة الدعم المخصص للسلع التموينية الى اجمالي الدعم

السنوات	النسبة
١٩٢٣	٨٥,٨
١٩٢٤	٧٨,٣
١٩٢٥	٧٨,٩
١٩٢٦	٧٥,٢
١٩٢٧	٧٥,٦
١٩٢٨	٦٣,٨
١٩٢٩	٧٥,١
متوسط النسبة للفترة كلها = ٧٧ %	

المصدر : بيانات وزارة التموين .

٣- تحت تأثير الارتفاع المتواصل للأسعار ، مع عدم امكان مواكبة الاجور والمرتبات النقدية لهذا الارتفاع وماادى اليه ذلك من تدهور شديد في اوضاع كاسبي الاجور والعقوباته فسيان اعدادا كبيرة من عمال وموظفي الحكومة والقطاع العام وخريجي الجامعات وخطة الشهرية لاداءات العليا والمتوسطة والفنية قد هاجروا للخارج او للعمل بالبلاد المصرية ذات الدخول المضمونة النفطية التي ترتفع فيها معدلات الاجور النقدية والحقيقية ارتفاعا لا يقارن بالمعدلات المائتة بصير . وقد شجعت الحكومة المصرية هذه الهجرة منذ اوائل السبعينيات ، املا في ان تشكل التحويلات التي يجريها هؤلاء العاطلين بالخارج كمصدر اضافي هام للعملة الاجنبية () . وطبقا لبعض التقديرات يصل عدد المصريين الذين يعملون بالخارج (بما فيهم اميرهم اليومي) ذهابا مخططا الى حوالي مليون ونصف مليون مواطن مصري . وهؤلاء يمثلون نسبة ٣,٧ % من اجمالي سكان مصر . كما قدرت بعض البيانات الرسمية ان حوالي ٦٠٠ الف من اجمالي المصريين المقيمين بالخارج يزاولون مهنا مختلفة . وطبقا لذلك ، فان من يعملون بالخارج يمثلون حوالي

٦٠٪ من اجمالي القوة العاملة المصرية طبقا لاحصاء عام ١٩٧٦ . ولكن لا يجوز ان ننسى ان التقدير السابق يضم فقط هؤلاء الذين سافروا عن طريق الاعارة او بمذكرة عمل شخصية . فاذا اضعنا اليهم الذين سافروا بدون تسجيل اسمائهم في مكاتب الدولة المختصة ونحو ذلك بفرض السياحة اربد هرات شخصية ولم يعرودوا . فان الرقم يمكن ان يرتفع ليصل الى نحو ٢ مليون مواطن مصري . ولاشك ان بيانات رسمية عن نوعية الاعمال والعلاقات التي يزاولها هؤلاء العاملين بالخارج . ومع ذلك فربما تكون البيانات التي توافرت عن العمالة المصرية التي خرجت في العام الماضي (١٩٨٠) مؤشرا تقريبا عن ذلك (انظر الجدول رقم ٤ ، ٥) . طبقا للبيانات المتاحة تبين انه في عام واحد فقط هو عام ١٩٨٠ خرج من مصر ١١٩٧٤٥ مواطن يمثلون مختلف التخصصات والحرف الفنية والصناعية والعلمية والادارية . وكانوا يعملون في القطاعات الخدمية والانتاجية . ولا يخفى ان هؤلاء كانوا يمثلون اكفا العناصر من حيث الخبرة والمران ودرجة التاهيل المهني والتعليمي . وكانوا يمثلون احتياطا هاما لرفع عجلات التنمية بمصر (١٧) .

ولا يستطيع احد ان ينزع في ان تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، امر حاسم تشكل الان احد المصادر الهامة للنقد الاجنبي المتاح للاقتصاد المصري . وطبقا لبيانات البنك المركزي المصري ، وصلت هذه التحويلات (النقدية فقط) الى ١١٠ مليون جنيه في عام ١٩٧٩ ، وهو ما يمثل نسبة ٢٨٪ من اجمالي الموارد النقدية الاجنبية في هذا العام . فاذا اضعنا اليها التحويلات العينية (الاستيراد بدون تحويل عملة) والتي وصلت الى ٨٣٦ مليون جنيه ، فان اجمالي تحويلات المصريين العاملين بالخارج تصبح ١٩٤٦ مليون جنيه . وهي بهذا الشكل تغطي نسبة ٣٢٪ من اجمالي المدفوعات من الواردات في تلك السنة (١٨) . والحال هذه ، ان يند هذا المصدر ، احد العوامل الاساسية في تسوية الميزان التجاري في الميزان التجاري لمصر .

ومع ذلك تنبض الاشارة هنا ، الى انه بجانب هذه الميزة النقدية التي تنجم عن العمالة المهاجرة للخارج ، فان ثمة جوانب سلبية هامة لايجوز للباحث القهريين من شأنها وانظر

على مستقبل التنمية في مصر . وفي هذا الخصوص نود ان نذكر بعضا من هذه السبلبات التي رتبنا ، لوامعا النظر فيها جيدا وقد رنا الحجم الحقيقي لها، تجعلنا نستنتج ان ظاهرة هجرة العمالة المصرية للخارج تعمد بالخسارة على مصر . واليك الآن النقط الهامة التالية :

(أ) ان رحيل هؤلاء العمال ، وبالذات هؤلاء الذين يعملون في القطاعات الانتاجية الحيوية (مثل قطاعات القطاع العام وشبكة الانفراستراكتشر والقطاع الزراعي) (١٩) قد ادى الى خلق اختناقات واضحة في القوى العاملة في تلك القطاعات ، مما كان له تأثيرا سيئا على انتظام دوران عجلات الانتاج وعلى مستوى الكفاية الانتاجية في تلك القطاعات .

(ب) فاذا اضفنا الى ذلك ان الدراسات المبدئية التي تمت في مجال هيكل العرض والطلب للعمالة المصرية موزعة حسب الفئات الوظيفية المختلفة تشير الى ان كئسيرا من القطاعات تعاني الآن عجزا واضحا في حجم القوى العاملة والى احتمالات تزايد هذا العجز في المستقبل ، لاتضح لنا ، على الفور مدى الخطورة التي تتهدد ببرامج الانتاج وامكان تنفيذ برامج الاستثمار في المستقبل ، الامر الذي ينعكس بشكل سلبي على مجهودات وثمار التنمية بمصر (٢٠) .

(ج) وكان من الطبيعي ، مع استمرار النزيف المستمر للعمالة المصرية للخارج ، ان تتأثر حالة العرض لصنوف عديدة من العمالة ، وتزفع من ثم مستويات الاجور الى آفستاق عليها ، على النحو الذي ادى الى ان تصبح زيادة اجور العمالة احد عوامل التضخم التكاليفي Cost - push Inflation في بعض الحرف والقطاعات

(الامثلة هنا كثيرة ، ولعل اكثرها وضوحا ارتفاع اجور عمال البناء ، التجارين ، حائكى الملابس ، عمال النقل والصيانة ، عمال الطباعة ، اجور الهندسين ، الى آخره) .

(د) وازاء الارتفاع فير العادى الذى حدث في كلفة العمالة وتد رتبها في بعض التخصصات والحرف ، ظهرت اتجاهات في بعض القطاعات لتغيير الفن التكنولوجى المستخدم

جدول رقم (٤)

حركة العمالة المصرية التي خرجت للعمل بالبلاد المصرية على
مستوى الاقسام المهنية خلال عام ١٩٨٠ فقط

الاقسام المهنية	تمافقات شخصية	اعمارات حكومية	الجملة
١- اصحاب الصن الفنية والمهنية *	٣٢,٥٢٢	٢٧,٧٩٢	٦٠,٣١٥
٢- المدبرون الماليون والاداريون *	١,٥٦٢	٤	١,٥٧١
٣- القائمون بالاعمال الكتابية *	٢١,٧٧١	-	٢١,٧٧١
٤- العاملون بالخدمات *	٣,٨١٥	-	٣,٨١٥
٥- القائمون باعمال البيع *	١,٨٠٠	-	١,٨٠٠
٦- العاملون بالزراعة وصيد البر والبحر *	٣,٤٤٩	-	٣,٤٤٩
٧- عمال الانتاج وتشغيل وسائل النقل	٢٧,٠٢٠	٤	٢٧,٠٢٤
جملة الذين سافروا خلال عام ١٩٨٠	٩١,٩٤٤	٢٧,٨٠١	١١٩,٧٤٥

المصدر - جريدة الاهرام اليومية ١٣ مارس ١٩٨١ : ص ١٧ .

جدول رقم (٥)

عدد الذين سافروا عام ١٩٨٠ فقط من عمال الانتاج وتشغيل وسائل النقل

المهنة	العدد	المهنة	العدد	المهنة	العدد
عامل بنساعة	٣٨٨٤	ملاحظ ميمارى	٧٩٢	نقاش	٤٤٦
امير معمل	١٨٢٢	لحام اوكسوجين	٧٣٩	بهيض	٤٤٦
كهربائى تركيبات	١٧٧١	نجار اثاثيات	٧٣٢	مستكرى	٤٣٩
سائق عووسى	١٤٠٤	عامل طباعة	٧٠٨	ملاحظ نصيب	٣٤٥
كهربائى ضغط هالى	١١٠٢	ميكانيكى سيارات	٧٠١	ميكانيكى	٣٣٤
ميكانيكى آلات	٩٥٤	ميكانيكى	٦٨٦	سائق معدات	٢٨٢
خراط معادن	٨٦٥	نجار باب وشباك	٦٦٨	ترزى افرنجى	٣١٤
عامل نصيب	٨٤٢	ملاحظ كهربائى	٦٢٥	ملاحظ براد	١٧٠
براد معادن	٨٣٩	حداد معادن	٦٢٤	مهن اخرى	٤٥١١
المجموع الكلى ٢٧,٠٢٠ سافروا بمعدات شخصية غير ٤ اعبروا من الحكومة *					

المصدر: جريدة الاهرام اليومية ١٣ مارس ١٩٨١ : ص ١٧ .

وذلك بالنحول الى الاساليب الفنية المكثفة لعنصر رأس المال وذات التكلفة العالية .
وهنا نجد ان ما حدث فى قطاع التشييد مثل صراح عن ذلك . والباحث فى
هذا الصدد لا يسمع الا ان يتساءل مع وزارة التخطيط . . . الى أى حد يعتبر
ارتفاع الاجور باعلى من الانتاجية ، ظاهرة طويلة الاجل تبرر تغيير اسلوب التشييد
وتربط القطاع باستثمارات يصعب الرجوع فيها بعد (٢١) ؟

(هـ) أضف الى ذلك ان هجرة الكفاءات المصرية للعمل بالبلاد العربية النقطية قد ادى الى
ظاهرة خطيرة ، هى اهدار القيمة الاجتماعية للعمل المنتج . وأقصد بذلك
ان هناك اهتزازا قد حدث فى العلاقة بين مستوى الدخل وزيادة مستوى الانتاجية .
فمثل هذه العلاقة لم تعد موجودة فى حالة من يعملون بالبلاد العربية . بمعنى
ان الشخص المهاجر للاقطار العربية ، وان كان يحصل على اضعاف مضاعفة من مستوى
دخله بمصر ، الا ان هذه الزيادة فى دخله لا ترتبط فى حقيقة الامر بزيادة فى
مستوى انتاجيته . بل ربما يعمل عدد ساعات اقل من تلك الساعات التى كان يعملها
بمصر ، وينتج انتاجا اقل مما كان ينتجه بمصر ، ومع ذلك يحقق دخلا أعلى بكثير
من ذلك الدخل الذى كان يحققه بمصر . وهذا يشير الى انه لم تعد هناك علاقة
موجودة بين مستوى الدخل ومستوى الانتاجية . وأصبح تحسين مستوى الدخل
ومستوى المعيشة مرتبطين ، ليس بزيادة الجهد والتطور ، وانما بالهجرة أو بالحصول
على عقد عمل بالخارج .

(و) ولا يجوز لنا ان ننسى حقيقة هامة اخرى ، وهى انه عندما يعود هؤلاء العاملون بالخارج
لمصر ، بعد انتهاء مدة عملهم بالخارج ، لا يكون لديهم الرغبة للعمل بالاجر المنخفض
الموجود بمصر بعد ان اعتادوا على تلك الاجور المرتفعة . وهذا الوضع يؤدى الى
خلق حالة من الغربة أو الاغتراب لهم مع المجتمع أو المحيط الذى يعيشون فيه بهند
المسودة .

(ز) ويرتبط بالنقطة السابقة أمر هام لابد ان نشير اليه . ويتعلق بالتأثير الذى يتركبه
العائدون على غيرهم من الافراد المحيطين بهم . فالمهاجرون والذين يعمل بالخارج

حينما يهبط الى ارض الوطن ، فانه يحمل معه مقدارا ما من الثروة المدخرة ، فضلا
عن السيارة وغير ذلك . فيؤدي ذلك الى خلق حالة من الانبهار لدى الآخرين ،
فيحاولوا ان يقلدوه ، وذلك بالسعى للعمل أو الهجرة للخارج . وهنا نجسده
ان ترسيخ الاحساس بأن تحسين مستويات المعيشة يتحقق في " الخارج " وليس
من داخل مصر ، يعمل على المزيد من الغربة واللامبالاه والسلبية لدى كثير
من الافراد بعد ان تكون قيم الانانية والفردية قد ترسخت في اعماق المجتمع (٢٣) .

(ح) تبقى اخيرا نقطة هامة ، وتتعلق بالاختلال الذي تحدثه العمالة المهاجرة فتمس
العلاقات الاجرية النسبية بين مختلف المهن والتخصصات ، مما يؤدي الى ظاهرة
مسايرة الاجور لبعضها البعض *Wage Drift* ويتحصل مضمون هذه
الظاهرة في ان الارتفاع الذي طرأ على الاجور في المهن والتخصصات التي اصبحت
تعماني نقصا في العمالة نتيجة لتسرب الكفاءات البشرية للخارج ، قد ادى الى
اختلال الفروق الاجرية النسبية التي كانت مقبولة بين الحرف والمهن المختلفة ، مما
دفع بالعمال والمهنيين في الحرف والتخصصات الاخرى الى المطالبة برفع اجورهم
حتى في حالة عدم ضرورة أي تغيير هلى حالة العرض والطلب على خدماتهم (٢٤) .

٤- ولئن كانت ظاهرة هجرة العمال المصريين للخارج هي احد النتائج الاساسية ،
للتدهور المستمر الذي طرأ على معدلات الاجور الحقيقية ، مما كان له آثار هامة على نموها
اوضحنا آنفا ، فان الاحاطة بظاهرة الهجرة للداخل ، كنتيجة اخرى لهذا التدهور
تعد أمرا مكملا لاستبيان ملامح الصورة . ونقصد بالهجرة للداخل هنا ، ليس الهجرة
من الريف الى الحضر ، وانما نعنى بها اساسا ظاهرة هجرة العمالة المصرية الى مشروعات
القطاع الاجنبي المتواجد بمصر والذي شهد نموا لا بأس به في السنوات الاخيرة في ضوء
التسهيلات والمزايا التي تفررت له في اطار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص باستثمار
رأس المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة . ففي ظل ارتفاع معدلات الاجور النقدية
التي يدفعها هذا القطاع كوسيلة لجذب الكفاءات المصرية للعمل لديه ، فان اعتمادا
لا بأس بها من العمالة من مختلف القطاعات الانتاجية الوطنية قد تركت أماكن عملها الاصلية
واتجهت للاشتغال في هذا القطاع . ولم يعد الامر قاصرا على هجرة الكفاءات الادارية

المعليا ، وانما امتسد الامر ليشمل اكفا العناصر الفنية وشبه الفنية ، ذات الخبرة العالية والمران الجيد ، والتي تربست ايضا فى احضان القطاع العام المصرى .

وعبوما فانه من الملاحظ ان ظاهرة الهجرة للداخل قد ادت الى حدوث خلل واضحة فى العلاقات الاجرية للمشتغلين بالقطاع الاجنبى وزملائهم المشتغلين فى القطاعات المماثلة الوطنية . وقد تمخضت عن هذه الخللة بعض الآثار السلبية الهامة مثل :

(أ) ان بعضا من قطاعات الانتاج المحلى قد بدأت تعاني بالفعل من نقص ملحوظ فى حجم القوى العاملة الملائمة لتشغيل عجالات الانتاج فيها .

(ب) اضطراب كثير من المؤسسات فى بعض القطاعات لزيادة معدلات الاجور النقدية فيها لى تتمكن من الحفاظ على العمالة المشتغلة بها ولكى تواجه عمليات السحب المستمرة لأكفا العناصر فيها من جانب المشروعات الاجنبية (وما حدث من زيادات ملموسة فى اجور ومرتبات العاملين بالهنوك المصرية خير مثال عن ذلك) (٢٥) .

(ج) ان كثيرا من الاجهزة الحكومية ومؤسسات القطاع العام أصبحت تجد صعوبات حقيقية فى تغذيتها بالعمالة المطلوبة لها ، بسبب ضالة معدلات الاجور النقدية التى تقدّمها وخضوعها لقوانين ولوائح جامدة ، وبسبب عدم قدرتها على التنافس مع المشروعات الاجنبية فى تقديم اجور أعلى (٢٦) .

ولكن بالرغم من الاختلال الذى احدثه نشاط الاستثمار الاجنبى بمصر فى هيكل الاجور والمرتبات بالداخل ، وما ادى اليه ذلك من آثار ، الا اننا نعتقد ان ظاهرة الهجرة للداخل هى ظاهرة عرضية ومؤقتة . ونقصد بذلك ان قدرة مؤسسات الاستثمار الاجنبى بمصر على سحب العمالة المصرية اليها من القطاعات المحلية هى قدرة محدودة بحكم ضالة هذه الاستثمارات اصلا ، وبحكم اتجاهها الى الاساليب الغنية المكثفة لراس المال والموفرة لعنصر العمل . ومن هنا فان مدى مساهمتها فى حل مشاكل العمالة والاجور بمصر محدودة

٥- وإذا كانت الهجرة للخارج للاشتغال بالبلاد العربية ، أو الهجرة للداخل للعمل بمؤسسات القطاع الاجنبى ، من الامور الهامة التى تمخضت عن التدهور المستمر للاجور الحقيقية للمشتغلين بالحكومة والقطاع العام ، مع مانج عن ذلك من آثاره ، الا انفسا نسارع الى التنبيه بأن العمل بالبلاد العربية أو بالقطاع الاجنبى بمصر هى امور غير ميسورة أو متاحة للجميع . ولهذا اضطر عدد كبير من المشتغلين بالحكومة والقطاع العام للعمل بأنشطة اضافية اخرى ، فى غير اوقات العمل الرسمية . وهنا قدمت القطاعات الهامشية بالمدن الكبرى بعض الامكانات فى هذا الخصوص . ولم يعد غريبا ان نجد العامل أو الموظف بالحكومة أو بالقطاع العام يحمل بعد الظهر كمائن تاكسى أو كندرس ، أو للعمل بأحد المحال التجارية أو الاشتغال لدى بعض الورش والحرف الصغيرة ، الى آخره ، فالعمسسل الاضافى هنا اصبح أمرا حيويا لاكتساب دخل اضافى ، يحوض هؤلاء عما يخسرونه من تدهور فى اجورهم الحقيقية نتيجة لموجة الغلاء . حقا ، ان الدخول النقدية لهؤلاء من تلك الاعمال الاضافية قد زادت فى حدود معينة ، ولكن لا يجوز لنا ان ننسى ان ذلك يتم من خلال الاشتغال بعدد ساعات أطول ، حيث أصبح عدد ساعات العمل اليومى لهؤلاء يزيد عن الاثنى عشر ساعة . وهنا طبعك أن تدرك ما يمكن أن ينجم عن ذلك من تدهور فى حالتهم الصحية من ناحية ، ومن عدم قدرتهم على العمل بنفس الكفاءة الانتاجية السابقة فى امكان عملهم الاصلية (نفسى الحكومة والقطاع العام) فى فترات العمل الرسمية من ناحية اخرى .

٦- وبالإضافة الى ما سبق ، هناك نتيجة هامة تنتج عن موجة التضخم وما يأتى فى ركبها من تدهور واضح فى معدلات الاجور الحقيقية وتجرفها بالبلاد المتخلفة ، وضعف بذل لك ظاهرة تفشى الرشوة والفساد الادارى . والواقع ان هذه الظاهرة يمكن النظر اليها على انها بمثابة " سوق سوداء " لتصبح بعض علاقات الخلقة التى تتم فى توزيع الدخل القومى حيث تصبح أمرا يضطر اليه البعض لمواجهة التدهور المستمر فى مستوى معيشتهم وأوضاعهم الاجتماعية ، أو لجاراه مناج الكسب السريع والاثراء العاجل غير المشروع ، وهى قيم قبيحة عادة فى فترات التضخم . والمقصود بالرشوة والفساد الادارى ، وما يحيط بهما من بفساد وهولات وسفورة ، الخ ، هو ان الموظف عادة يحول القدر المشاح له من المسئولية والاختصاص الى مصدر للدخل غير المشروع ، إما من خلال عدم تقديم خدمة مبسورة الا نظيره

مقابل ، أو تقديم خدمة غير مشروعة نظير مقابل (٢٧) . وهذه الظاهرة أصبحت موجودة الآن وتشير إليها حوادث الصحف الصبارة من حين لآخر . ولكنى اعتقد انه لا يوجد حسنى الآن حصر اجتماعى لها أو دراسات جادة عنها .

٧- تنهى بعد ذلك نقطة هامة ، جديدة بالتأمل والتفكير ، نظرا لخطورة ما تشهده من نتائج . هذه النقطة هى ، ان التضخم غالبا - اذا ما استمر لفترة طويلة - من الزمن ما يهدى الى تدبير وضاع ثروة الطبقة الوسطى ، التى يعد الكثيرون من ابناءها من دوى الاجور والمرتبات المحدودة والثابتة . فمن المعلوم ان هذه الطبقة تجسد ثروتها عادة فى شكل اصول مالية ، مثل بوالص التأمين على الحياة ، وشهادات الادخار ، والسندات الحكومية وغير الحكومية ، ودائع التوفير بالبنوك وصناديق توفير البريد . وهذه الاشكال العالية المجددة لثروة هذه الطبقة تتعرض بالتأكد لتآكل حقيقى فى قيمتها عاما بعد آخر مع استئراء موجة الفلاء . ولا يفلح سعر الفائدة الذى يدفع عن هذه الاشكال فى تعويض هؤلاء عن خسارة رتبهم المؤكدة فى تلك الاصول ، نظرا لان سعر الفائدة المدفوع يكون أقل من معدل التضخم السائد . وازاء هذا الوضع ، نجد ان تلك الطبقة تتدهور اوضاعها الحياتية ويصيرها الازعاج فى امكانات تحقيق امنيتها وتطلعاتها فى المستقبل ، (مثل تحسين مستوى المعيشة بشراء السلع المعمرة ، وتوفير السكن اللائق ، ومواجهة اعباء زواج الابناء ، الى آخره) . وكل هذا يجعل ابناء هذه الطبقة فى حالة قلق مستمر وخوف دائم من المستقبل غير الواضح . ويجد الكثيرون صعوبة فى الاستمرار بالتصمسك بالقيم الاجتماعية الاجتماعية (٢٨) . وهنا نتساءل : اذا كان هذا هو حال وصير وضع الطبقة الوسطى وهى ذات وضع افضل من وضع الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء ، فما بالك اذن بحال وصير هاتين الطبقتين الاخيرتين ؟

ثالثا : كيف تكافح آثار التضخم فى مجال اعادة توزيع الدخل القومى ؟

رأينا سابقا ، كيف أدى التضخم فى مصر الى العبث بوضع العدالة الاجتماعية عن طريق ما أحدثه من تفاوت ملمح فى توزيع الدخل القومى بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة .

حيث اتجهت الانصبية النسبية لموائد حقوق التملك من الناتج المحلي الاجمالي الى التزايد بشكل مستمر على حساب نقص النصيب النسبي لاصحاب الاجور والمرتبات . ناهيك عن الاضرار الذي احدثه التضخم في مجال توزيع الثروة القومية ، وهو امر لم نتحدث عنه في هذه الدراسة بالرغم مما له من صلة وثيقة بموضوعنا الحالي (٢٩) . وليس يخفى ان ذلك كله قد انعكس بالضرورة في تزايد الفروق الدخلية بين الريف والحضر (٣٠) . وبين دخول نسب المجموعات السكانية المختلفة ، كما وجد صداه ايضا في التفاوت الشاسع الذي يلاحظه المرء في مستويات الاستهلاك والمعيشة بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية . مبالنا اذا علمنا انه فسي الوقت الذي تعاني فيه اغلبيية الشعب من مشاكل في مجال الغذاء والمواصلات والاسكان والخدمات نجد ان المدن الكبرى بمصر تزخر بافخر انواع السلع الغذائية المستوردة والمحرمات الفارهة والمساكن الجديدة الفاخرة ومشتى ضروب الاستهلاك الترفي . وهكذا يتزامن التفاوت في توزيع الدخل بتفاوت مواز له في مستويات الاستهلاك .

وهي اية حال ، لقد بات من الضروري ، بل والحتمي ، ان تصدى لاثار التضخم التي احدثتها التضخم في جسد الاقتصاد القومي ، وبالذات في مجال التدوير المطلق والنسبي الذي حدث في الوضع الاقتصادي والاجتماعي لكاسبي الاجور والمرتبات . وهنا طرحت في الاونة الاخيرة بعض الافكار الهامة التي قد تشكل مخرجات قرارات تنفيذية تتخذها الحكومة في الفترة المقبلة لمواجهة هذه الآثار . ولعل اهم هذه الافكار هو التفكير المتجه نحو زيادة الاجور والمرتبات بمصر على نحو تدريجي . املا في ان يكون ذلك تمهيدا من التدوير الذي حدث . وما زال يحدث . في معدلات الاجور الحقيقية نتجة لموجة الضلع . وبما ان نتعرض لمناقشة هذه الفكرة نود ان نمهد لذلك بملء خل هاهنا لمناقشة هذا الموضوع .

التضخم بين المعاشية والتكافؤية :

تمثل خطورة التضخم في طهيته التراكمية ، بمعنى انه حينما يبدأ في الاستشرار في الاقتصاد القومي ، ويترك له العنان ، دون ان تتخذ الدولة اجراءات حاسمة لوقفه ومكافحته ، فانه ما يلبث ان يستفحل ويشتري بصورة سريعة فترة بعد الاخرى ، ويصعب

ايقافه بعد ذلك . انه اشبه بالدائرة التي تحدث في بركة المياه نقيجة لالقاء حجر فيها . فلا تلبث هذه الدائرة ان تسبب دائرة اخرى اوسع . والدائرة الاخرى تسبب بدورها دائرة اكبر . وهكذا . ان التضخم كما يقول ميلتون فريدمان . الاقتصادى الأمريكى المشهور . اشبه بالمخدر الذى يسرى رويدا رويدا . فهو يمكن ان يبدأ بمعدل ٢% . ليرتفع الى ٤% . ثم الى ٦% . وقد يصل الى ١٠% او اكثر . والسير فى ركابه بدلا من محاربه هو تاجيل للهموم المصيب . ولكن على حساب جعل الشفاء الاخير منه اكثر ايلاما . ولما كان التضخم بالتاكيد امرا غير مرغوب فيه لانه يمثل مرضا اقتصاديا واجتماعيا خطيرا مصيبا لجسد الاقتصاد القومى . بمختلف الملل ويحدث به كثيرا من التشوهات ويهز من صورته فى العالم الخارجى . فلا عجب ان ان تكون مكافحته فى العصر الراهن هى المشكلة رقم واحد التى تستحق ان توضع فى صدر جدول السياسة الاقتصادية .

وهنا تنبى الإشارة الى ان الجهود والسياسات التى توضع فى مجال مواجهة التضخم يمكن تقسيمها بحسب طبيعتها الى نوعين . النوع الاول هو تلك الجهود والسياسات التى تدخل فيها يمكن ان نسميه " بفلسفة التعاضد مع التضخم " . والنوع الثانى يدخل فيها نطلق عليه " بفلسفة مكافحة التضخم وتحديه " . والنوع الاول من الفلسفة (التعاضد مع التضخم) ينظر الى التضخم على انه حقيقة واقعة ولا مجال للمصراع معها او القضاء عليها . ومن ثم يجب ان تتكيف اوضاع الحياة الاقتصادية والاجتماعية مع هذه الحقيقة . وهنا ما اشبه هذا النوع من السياسة بهذه تلك الطهييب الذى يعالج المرض الطويل باعطاء المريض بعض المسكنات التى تنسبه آلامه لفترة من الزمن . فى الوقت الذى يستفحل فيه المرض ويتطور الى مستويات خطيرة . الى ان تاتيه النهاية المحتومة . اما النوع الثانى من السياسات (مكافحة التضخم وتحديه) فتتطوى على مواجهة الواعية والصريحة للتضخم على اعتبار انه مرض خطير وله آثار اقتصادية واجتماعية مدمرة . ومن ثم لابد من تحديه والقضاء عليه مهما تطلب العلاج من جراحات صعبة ومرة . وما اسهل اللجوء الى سياسات التعاضد مع التضخم فى الاجل القصير . ولكن ما اصعب آثارها السلبية فى الاجل الطويل . اما سياسة مكافحة التضخم لما اصعب آثارها فى الاجل القصير . ولكن ما اعظم آثارها الايجابية فى الاجل الطويل (٣١) .

وهناك بعض الاقتصاديين المصريين الذين يرون انه من الصعوبة بمكان على الاقتصاد المصري ان يستمر في تحقيق المعدلات المرتفعة التي حققتها في السنوات الثلاثة الاخيرة دون الارتضاء بمعدل معين من التضخم . اى انهم يرون ان ثمة تلازما بين ارتفاع معدلات النمو ووجود التضخم (٣٢) . وهم يحتسبون في ذلك الى فكرة فحواها ان الانخفاض بمعدل التضخم للصفر سوف يؤدي الى عدم استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة . ولاندرى ماهى حتمية التلازم القائم بين هذين المتغيرين . فالارتفاع الذي طرأ على معدلات نمو الاقتصاد المصري مؤخرا يرجع الى عوامل معينة لا دخل للتضخم فيها . وهذه العوامل كما هو معلوم هـ هـسى :

- ١ - زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج .
- ٢ - زيادة انتاج وتصدير البترول المصري .
- ٣ - تصاعد الايرادات المتأتية من قناة السويس .
- ٤ - نمو الايرادات السياحية .
- ٥ - زيادة القروض المتدفقة للاقتصاد المصري .

وينطلق هؤلاء الاقتصاديين من تشخيص حالة التضخم بحصر على انها حالة افراط واضح في السيولة النقدية هـ حيث يزداد مجموع وسائل الدفع (٣١) والسيولة المحلية الخاصة (٣٣) بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي . ومن هنا يخلصون الى ان احد من الصعوبة بمكان على الاقتصاد المصري الحفاظ . الحفاظ على مستويات ثابتة نسبيا للاسعار في ظل هذه السيولة النقدية المفرطة . ويقترحون هـ بناء على هذا هـ بضرورة الاعتراف بحقيقة وجود التضخم وضرورة اعادة النظر في سياسات الاجور والاسعار والتوظيف والدعم وسحب الفائدة وسعر الصرف هـ لتعكس دها حقيقة تواجد التضخم . ولا يرى هذا الفريق هـ الاقتصاديين ضيرا في الارتضاء بمعدل معين لارتفاع الاسعار (١٢ ٪ سنويا) تزداد بمقتضاها سائر اسعار السلع والخدمات هـ وخصوصا تلك التى ينتجها القطاع العام . على ان الصعوبة الاساسية التى يراها هؤلاء الاقتصاديين تتمثل فى الاثر الذى سينجم عن ذلك على معدل ودي

الدخل . وهنا يرون ان هذه الصعوبة يمكن تجاوزها عن طريق تثبيت اسعار مجموعة معينة من السلع الاستهلاكية التي يستهلكها الفقراء ومحدودي الدخل (لا يزيد عدد هذه عن خمسة عشر صنفا) بحيث تحرص الدولة على ضرورة توفيرها في المجموعات الاستهلاكية . ولما كان عجز الموازنة العامة للدولة يمثل مصدرا هاما لزيادة كمية السيولة النقدية ففسس الاقتصاد المصري ، نظرا لان جانبها من هذا المعجز يمول عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي وطبع البنكوت ، فانهم يخلصون الى ضرورة تقييد اقتراض الحكومة من البنوك مسع ما يستلزمه ذلك من ضرورة الحد من بنود الانفاق العام في مجال التوظيف والدعم ، الى آخره .

ونحن من ناحيتنا نختلف تماما مع هذا النوع من التفكير المبني على فلسفة التعاضد مع التضخم والذي ينتمى الى المدرسة النقدية البحث في تفسير وعلاج التضخم . فاولا نحسن نرى ان ظاهرة التضخم بمصر وان كانت تجدد مناخها العام في ذلك الافراط النقدي الحادث الان ، الا ان هذا المناخ في التحليل الاخير هو نتاج لمجموعة معينة من الاختلالات الهيكلية الرابضة في جسد الاقتصاد المصري ، مثل الاختلال الناجم عن بطء النمو في القطاع الزراعي ، والاختلال الحادث في علاقات النمو بين القطاعات السلعية والقطاعات الخدمية ، والاختلال الموجود في النظام الضريبي ، والاختلال الناجم عن تضخم المدن المصرية الكبرى ، والاختلال الراجع لبطء نمو الانتاجية ، الى آخره . هذا فضلا عن الآثار التي نجمت من سياسة تخفيض القيمة الخارجية للجنيه المصري ، واطلاق حرية قوى العرض والطلب مع عدم كمال السوق المصرية ، في تحديد مستويات الاسعار (٣٥) . ليس المهم ان اذن هو الرقوف عند حالة الافراط النقدي وقبولها على علاقتها على انها مفسر وحيد ونهاي للظاهرة . وانما الاهم من ذلك بكثير هو البحث عن الاسباب الجوهرية المسؤولة عن هذا الافراط . وهنا نجد ان الاختلالات الهيكلية السابقة ، فضلا عن السياسات التي طبقت اخيرا ، تساعدنا بالتأكيد في كشف اسرار الافراط في السيولة النقدية وتفسر لنا جوانب هامة في ارتفاع الحادث الان في المستوى العام للاسعار .

ومن ناحية أخرى نحن نختلف مع هؤلاء الاقتصاديين الذين يرون في التضخم أمرا لا مفر منه في حالة تحقيق معدلات مرتفعة للنمو . إذ من الثابت نظريا وتاريخيا ، أن للتضخم آثارا سلبية على التنمية الاقتصادية على المدى الطويل نظرا لما يتمخض عنه من نتائج سلبية على الادخار القومى وعلى اتجاهات الاستثمار وعلى ميزان المدفوعات وسعر الصرف وعلى الأحوال الاجتماعية ، إلى آخره . لقد حسم الجدل في قضية علاقة التضخم بالتنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة منذ أوائل الستينيات ، حيث اجتمع المهتمون في هذا الخصوص على أن الاستقرار النقدى من الزم الأمور التي تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة (٣٦) . كما أن بلادنا وبلاد أخرى قد استطاعت ، خلال مراحل معينة من تاريخها ، أن تحقق معدلات مرتفعة للنمو دون حدوث تضخم فيها . ناهيك عن أن التجارب قد أثبتت أن التضخم إذا ما استحكمت حلقاته في الاقتصاد القومى ، فإنه يؤدي ، على المدى المتوسط والطويل ، إلى أحداث تنمية مشوهة وإلى تعريض الدولة المصابة به لكثير من الضغوط الداخلية والخارجية التي ليس من صالح التنمية حدونها . ولا يجوز لنا أن ننسى أن الارتضاء بمعدل تضخم يقدر بـ ١٢ % سنويا ، كما ينادى هؤلاء الاقتصاديين ، وهو معدل أكبر بالتأكيد من معدل النمو المتوقع في الناتج المحلى الإجمالى للاقتصاد القومى في السنين المقبلة ، إنما ينطوى على خطر استفحال التضخم في مصر وبقائه يسيطر ، بشكل لانصرف مداه ، على كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية . وخلاصة الرأى لدينا ، هو أنه من الأجدى والأفضل للاقتصاد المصرى أن يبنى فلسفته التنموية على أساس مكافحة التضخم وليس على أساس التعايش معه .

أضف إلى ما سبق ، أن العلاج الذى يقترحه هؤلاء الاقتصاديين في مجال العدالة الاجتماعية عن صرى ما ينادون به من تثبيت طائفة ضئيلة من السلع الاستهلاكية الغذائية التي يستهلكها الفقراء ومحدودى الدخل ، وأن تتولى الدولة توفيرها في المجموعات الاستهلاكية ، هو بالتأكيد علاج قاصر ، لأنه يحصر المسألة في نطاق ضيق جدا لا يعتمد على هذا العدد الضئيل من السلع الغذائية ، مهغلا بذلك احتياجات هؤلاء لسائر السلع والخدمات الضرورية الأخرى ، مثل الملابس والأغذية الطبية والثقافية والسكن ، إلى آخره . وهى أمور لا يتحدث عنها هؤلاء كما لو كانت تخرج عن دائرة احتياج محدودى الدخل .

بل أن الصالح بارتفاع أسعار السلع والخدمات التي ينتجها القطاع العام ، والكثير منها ضرورى للحياة ، فضلا عن ارتفاع أسعار منتجات القطاع الخاص ، سيؤدي إلى الأضرار المؤكدة بمستوى معيشة هؤلاء ، وسيهيض بهم إلى مستويات معيشية أدنى من تلك التي يتواجدون فيها حاليا .

وانطلاقا مما تقدم ، فإننا نعتقد ، أنه إذا كنا نستهدف حقا تحقيق العدالة الاجتماعية بالتخفيف عن كاهل محدودي الدخل وتوفير سبل معيشة أفضل لهم ، فإن الأمر يقتضى منا أن نكافح التضخم وأن نعمل على اقتلاع جذوره من مصر . وأن نرفض بالتالى فكرة التعايش معه . وأن نعمل على تحسين الوضع النسبى لكاسبى الأجور والمرتبات . وطبيعة الحال ، لا يتسع المجال هنا للتعرض لكيفية مكافحة التضخم فى مصر فى الاجلين القصير والطويل (٣٦) . وما يتطلبه ذلك من اجراءات وسياسات ، وانما نود هنا فقط أن نناقش قضية تحسين الوضع النسبى لمحدودي الدخل بمصر فى إطار التفكير المطروح حاليا لزيادة الاجور والمرتبات .

هل تؤدي زيادة الاجور النقدية الى تحسين حال محدودي الدخل ؟

رأينا فيما تقدم كيف تدور الورقة النسبى لكاسبى الاجور والمرتبات فى عقد السبعينيات حيث هبط نصيبهم النسبى من النتائج المحلى الاجمالى من ٤٦٫٨% فى عام ١٩٧٠ السبى ٤٠٫٣% فى عام ١٩٧٩ . وهو تدور سريع وملحوظ . ورأينا ايضا ما ترتب على هبوط هذا البند من نتائج اقتصاديه واجتماعيه . وأشرنا الى خطورة استمرار هذه النتائج هبوطية حاضره ومستقبل التنمية فى مصر . وإلى ما آل اليه وضع العدالة الاجتماعية من جراء ذلك .

وقد طرحت فى الاونة الاخيرة بعض المقترحات التى تدور حول كيفية تصحيح وضع كاسبى الاجور والمرتبات فى مصر . بعد ان بات من الواضح ، أن هذا الوضع ، بمسبب جره من نتائج اقتصاديه واجتماعيه ، أصبح امرا يتمين تصحيحه . كما قيل ، اننا نحتاجون الان الى سياسة اجريه سليمة تراعى تصحيح هذا الوضع وفى نفس الوقت تصاعد

على الدفع المستمر لمجالات التنمية للاقتصاد المصري .

وبادى ذى بدء ، نود الإشارة في هذا الخصوص ، الى انه لا يوجد بمصر حتى الآن سياسة اقتصادية واضحة في مجال الاجور ، بحيث ترتبط وتتكامل مع السياسة الاقتصادية للدولة ومخطط التنمية . نقول هذا ، بالرغم من تدخل الحكومة منذ الحرب العالمية الثانية في نظم الاجور المتبعة في المؤسسات الحكومية ، وتدخلها من حين لآخر بتشريعات مختلفة في مجال فئات الاجر ، وظلاوة غلاء المعيشة ، وتحديد الحد الأدنى للاجور ، والتوسع في نظم التأمينات الاجتماعية والمعاشات . بل انه حتى في الفترة التي رفعت فيها مصر شعار ضرورة التخطيط القوي في مصر كانت قاصرة قصورا شديدا في مجال الاجور والعمالة ، حيث لم تعط لهذا المجال الاهمية الواجبة ، ولم ترتبط سياسات الاجور والعمالة بعملية تخطيط الاستثمار والانتاج ، ولا بتخطيط الاسعار ، ولا بخطة التنمية الاقتصادية نفسها .

ونحضر النظر عن منبع الصعوبة التي تواجهنا عند معالجة قضية الاجور في اى برنامج - لمكافحة التضخم ، وهى الصعوبة التي تنبع من طبيعة العلاقة المتناقضة بين الاجور والتضخم ، حيث ان الاجور تؤثر على التضخم ، كما ان التضخم يؤثر على الاجور . فان ثمة صعوبات خاصة تتولد من ظروف الاقتصاد المتخلف عموما ، ومن وضع الاقتصاد المصري خصوما حينما نفكر في وضع سياسة اجرية عامة ملائمة تهدف الى السيطرة على التضخم في غضون الفترة المقبلة . وهذه الصعوبات ترجع اساسا الى تعدد التنظيمات والاشكال الاجتماعية التي تسيطر على مجالات الانتاج والتوظيف في مصر . فهناك عدة اشكال اجتماعية متنوعة لمجالات التوظيف التي تتباين فيها مستويات الاجور ، وتختلف فيما بينها من حيث القواعد واللوائح والنظم والقوانين التي تحكم سعر الاجر . وهذه الاشكال يمكن حصرها ، في حالة الاقتصاد المصري فيما يلى :

١- القطاع الحكومي ، الادارى والخدمي ، الذى يضم العاملين في مجال الادارات الحكومية وفي مجال الخدمات العامة (كالصحة والامن والتعليم والثقافة ، النقل الى آخره) .

٢- القطاع العام الذى يضم العاملين فى وحدات الانتاج السلى .

٣- القطاع الخاص الذى يضم المشتغلين فى :-

(أ) القطاع الزراعى .

(ب) القطاع الخاص الصناعى .

(ج) قطاع الخدمات .

٤- قطاع رأس المال الاجنبى الذى يضم العاملين فى المشروعات الاجنبية على اختلاف

انواعها ، والذى يتوقع ان يتوسع فى الفترات المقبلة نتيجة لتطبيق سياسة الانفتاح

الاقتصادى .

٥- القطاع المتعاضى ، بشقيه الزراعى والحرفى .

ويشير هذا التعدد فى التشكيلات الاجتماعية للانتاج والتوظيف هذا من المشاكل عند رسم وتطبيق السياسة الاجرية التى تتبناها الدولة وتنظر اليها كاحد ادوات السياسة الاقتصادية لتحقيق السيطرة على التضخم وتخفيف المعاناة عن كاسبى الاجور فى الفترة المقبلة . ذلك ان لكل قطاع من قطاعات الانتاج والتوظيف السابقة اهداف ومصالح معينة يسمى السى تحقيقها . وهذا التعدد والتباين فى المصالح ينعكس بشكل واضح فى تعدد واختلاف السياسة الاجرية التى تصود كل قطاع وتتمشى مع تحقيق اهدافه . فالسياسة الاجرية التى تطبقها الحكومة فى مجال القطاعات الادارية والخدمية وفى وحدات القطاع العام يفترض فيها انها تمثل الفلسفة الاجتماعية التى تتبناها الدولة وتعكس اهدافها الاجتماعية والاقتصادية . حيث يراعى هنا تطبيق بعض الاعتبارات الاجتماعية الهامة ، مثل ضمان التوظيف الكامل للعمالة ، وتوفير حد ادنى من مستوى المعيشة للعاملين ، فضلا عن ضرورة اعتبارات تحقيق الكفاءة الاقتصادية وتحقيق فائز اقتصادى معقول لتمويل عمليات التنمية . اما القطاع الخاص وفروعه الثلاث (الزراعى والصناعى والخدمى) فهو يهدف الى تعظيم حجم الارباح . وهو يطبق السياسة الاجرية الممكنة التى تمكنه من تحقيق هذا الهدف . اما قطاع رأس المال الاجنبى ، والذى اعطاه القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ عدة مزايا لتشجيع جذب رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار فى مصر ، فلا توجد فيه ثمة قواعد محددة تلزمه الدولة بتطبيقها على اجسور

العاملين فيه . اما القطاع التعاوني ، فان القواعد التي تحكم مستوى الاجور فيه لاتزال مزيجا بين قوانين السوق وبعض تأثيرات تدخل الدولة لمساندته .

وعلى أية حال ، فانه مهما يكن من امر الصعوبات التي تواجهها عند الكلام عن وضع سياسة اجرية عامة للاقتصاد القومي ، فان ذلك لا يجب ان يكون مدعاة للباحث للهروب من وضع بعض النقاط الجوهرية ، ولو بشكل عام ، التي يمكن ان تساعد على ايجاد حل ملائم للتدهور الاقتصادي والاجتماعي الذي طرأ على كاسبي الاجور والمرتبات في مصر نتيجة لاستشراء التضخم بمعدلات مرتفعة في الاونة الاخيرة .

وتبدو الاهمية الخاصة لمعالجة هذه النقطة في حالة الاقتصاد المصري فيما نعلمه من ان اصحاب الاجور والدخول الثابتة والمحدودة يمثلون ، من الناحية العددية ، وزنا نسبيا كبيرا في هيكل توزيع الدخل القومي بمصر . ونظرا لان التضخم قد ادى الى تدور معدل الاجر الحقيقي لهذا القطاع العريض من المواطنين ، وما انطوى عليه ذلك من مشاكل اجتماعية ، ونظرا لان هؤلاء المواطنين يفقدون الى الاشكال والاطر التنظيمية والسياسية والاقتصادية (كالنقابات مثلا) التي تدافع عن مصالحهم ، كما هو الحال مثلا في الدول الرأسمالية المتقدمة التي تلعب فيها النقابات دورا فعالا في هذا الصدد ، فان الضرورة تبدو والان ملحة للتفكير في وضع اسس السياسة الاجرية التي تكفل لهم تصحيح اوضاعهم الاجرية والمعيشية بما يتناسب والارتفاع الذي طرأ على نفقات المعيشة ولذلك تحقيقا لفكرة السلام الاجتماعي التي تتبناها الدولة .

ومهما يكن من امر ، فاننا اذا افترضنا ان الحكومة سوف تتمكن من الوصول الى سياسة اجرية ملائمة ، تتبناها لكون تمنع ، او على الاقل لكي تحد من طفيا ن التضخم على اصحاب الاجور والمرتبات ، فانه من المتوقع ، في ظل الصعوبات السالفة الذكر ، ان ينحصر تطبيقها وتأثيرها فقط في مجالات التوظيف التي تسيطر عليها الدولة وهي تتمثل على وجه التحديد في القطاع الحكومي ، الاداري والخدمي وفي شركات القطاع العام . اما مجالات التوظيف الاخرى التي لاتتحكم فيها الدولة مثل القطاع الخاص المحلي والاجنبي

غانه من الصعوبة بمكان ان تطبق هذه السياسة وخاصة اذا تعارضت مع القانون الاساسى الذى يحكم النشاط الاقتصادى فى هذه المجالات ، وهى تعظيم حجم الربح او الفائض .
ناهيك عن ان مستويات الاجور فى القطاعات التى لا تسيطر عليها الدولة قد بدأت فى السنوات الاخيرة تتكيف الى حد ما مع ظروف التضخم ومع قوى العرض والطلب لاسواق العمالة المختلفة .

مناقشة اقتراح ربط الاجور بالارقام القياسية لنفقات المعيشة :

ظهرت فى الفترة الاخيرة بعض الاقتراحات الخاصة بتحسين احوال كاسبى الاجور والمرتبات فى مصر . ومن هذه الاقتراحات ذلك الراى الذى ينادى بضرورة تغيير معدلات الاجور النقدية بالزيادة من فترة لآخرى بمعدلات تساوى ، او تتمشى مع معدل ارتفاع الاسعار ، بحيث يكون الهدف بقاء معدل الاجر الحقيقى ، اى القوة الشرائية للاجور ، ثابتا بقدر الامكان . ونظرا لان مكتسبى الاجور يتميزون بارتفاع ميلهم المتوسط والحدى للاستهلاك ، فان الرقم المقترح للربط بين الاجور والاسعار هو الرقم القياسى لنفقات المعيشة ، وبناء على تطور هذا الرقم تستم عملية " تصحيح نقدى للاجور " .

ودون الدخول فى التفاصيل الفنية لهذا الاقتراح (٣٢) ، الذى يعرف بمصطلح " السلم المتحرك للاجور " فانه ربما يبدو لاول وهلة بانه اقتراح معقول وعادل . ولكن لو امعنا النظر قليلا فيما ينطوى عليه من آثار ونتائج ، فاننا نعتقد انه اقتراح خطير . فهو من ناحية لن يضمن لاصحاب الاجور والمرتبات ان يتحصن حالهم بل ربما يؤول وضعهم الى مزيد من التدهور . كما انه ، من ناحية اخرى يزيد نار التضخم اشتعالا عبر الاجل المتوسط والطويل .
واليت الآن الحجج التى نستند عليها فى هذا الصدد :

١- ان زيادة الاجور النقدية بشكل مواز للزيادة التى حدثت فى نفقات المعيشة وان كانت امرا مقبولا من الناحية الاجتماعية لانها تمثل مطلبا عادلا من جانب اصحاب الدخل الثابت والمحدودة ، الا ان هذه الزيادة اذا لم ترتبط بزيادة مناظرة فى مستوى الانتاجية ، فانها سوف تنمذى من قوى التضخم والتالى تقضى على الهدف المرجح

منها أصلاً ، وهو تحسين حال كاسبي الأجور والمرتبات ، ذلك أن زيادة الأجور مع عدم زيادة الانتاجية - سوف يدفع تكاليف الانتاج نحو الارتفاع ، ومن ثم إلى زيادة الأسعار التي تنبع منها السلع والخدمات ، وخصوصاً وأن الاتجاه الحالي للسياسة الاقتصادية يرمى إلى تحريك أسعار السلع والخدمات بحيث تعكس النفقات الحقيقية لها .

٢- أن مجرد تبني الدولة لهذه السياسة ، يعني أن السياسة الاقتصادية للدولة تفترض أن الموجة التضخمية سوف تستمر سائده في مناخ الاقتصاد القومي . كما أن تبني هذه السياسة ينطوي على التسليم ، صراحة أو ضمناً بفكرة " التعايش مع التضخم " بسبب لا من محاربه . وهو أمر سيؤدي بلا شك من مفعول التوقعات التضخمية التي تحكم سلوك كافة الوحدات الاقتصادية عند اتخاذ قراراتها الاستهلاكية والادخارية والاستثمارية . وهو أمر لا يساعد على مكافحة التضخم .

٣- أن الدولة إذا عمدت إلى تطبيق هذه السياسة على الأجور والمرتبات التي تدفعها للمعامل والموظفين في الإدارات الحكومية وفي شركات القطاع العام ، فإن الزيادة المستمرة متحدث في الأجور والمرتبات سوف تؤدي إلى زيادة الأعباء التي تتحملها الدولة في الموازنة العامة للدولة (الباب الأول - الأجور) بشكل مستمر ، وخاصة إذا لم ينظر هذا الزيادة ارتفاع مقابل في مستوى الانتاجية أو انخفاض مواز في الباب الثاني أو الثالث في الموازنة العامة .

٤- أن ربط الأجور بالرقم القياسي لنفقات المعيشة سيؤدي إلى نمو متواصل في كمية النفود ، ومن ثم يستحيل ، والحال هذه ، تحقيق التنااسب الصحيح بين حجم التدفد والنقد ، وحجم العرض الحقيقي من السلع والخدمات . وتلك مسألة على قدر كبير من الأهمية خصوصاً إذا ما علمنا أن ثمة إفراط نقدي ضخم قد حدث في الاقتصاد المصري في السنوات الأخيرة .

٥- أن تطبيق طريقة التصحيح النقدي للأجور ، سوف يؤدي إلى انتشار هذه الطريقة

على كافة المدفوعات المؤجلة . وهو امر سيلقى في نهاية الامر وظيفة النقود كأداة للحساب
وكأداة مقبولة للمدفوعات وتسوية المعاملات . وهو امر خطير اذا حدث ، لانه يضعف من
ثقة المواطنين في مهارتهم الوظيفية ، ويشيع الاضطراب تماما في المعاملات بين الافراد
والهيئات .

٦ - انه اذا تبنى المسؤولون هذه السياسة ، فمن المتوقع ان ينحصر تطبيقها
فقط في مجالات التوظيف في القطاع الحكومي وفي شركات القطاع العام . لان الحكومة
صاحبة القرار في اتخاذ هذه السياسة ، تلك بالطبع سلطة تطبيقها في هذه المجالات .
ولكن توجد حتى الان ، في ظل خصوصية سوق العمالة بهيم ، اى طريقة تضمن بها
الحكومة ان تطبق هذه السياسة في كافة مجالات التوظيف الاخرى ، والذات التي تقع
تحت سيطرة وادارة القطاع الخاص . بل من المتوقع ان يكون المستفيد الحقيقي من
وراء الزيادة التي ستحدث في الاجور هو القطاع الخاص الذي يتمكن ، في ظل محدودية
عرض السلع والخدمات ، من رفع اسعار البيع لمنتجاته .

وتاسيما على هذه الاعترافات الجوهرية ، يرى كاتب هذه السطور ان طريقة رسم
التضخم في معدلات الاجور النقدية بالتفسير في الارقام القياسية لنفقات المعيشة
تقدم في حقيقة الامر اى علاج لتدهور وضع كاسبى الاجور والمرتبات ، بل على العكس
متوكدا الى مزيد من تدهورهم . كما ان هذه الطريقة متدفع ان اجلا او عاجلا
بلاقتصاد القومى للدخول في حلقات تراكمية سريعة من التضخم لا يمكن معرفة مداها . وسوف
تصبح في النهاية مكافحة التضخم امرا صعبا وعزيز المآل . ما بالنا نذهب بعيدا وشجارب
دول امريكا اللاتينية ، وعلى الاخص تجربة شيلي ، تقدم لنا درسا قاسيا وفيها في نفس
الوقت في هذا الخصوص (٣٨) .

ضرورة تمتد بل هيكل الاجور ورفع الحد الأدنى للاجر في ظل ضوابط معددة ؛

ولئن كنا نعارض سياسة ربط التضخم في الاجور النقدية بالتفسير في الرقم القياسي

لنفقات المعيشة ، نظرا للخطر الوخيم التي تطوى عليها هذه السياسة ، فان ذلك لا يعنى اننا ضد زيادة الاجور ، وخصوصا لاصحاب الاجور الدنيا المحسنة وده فزيادة الاجور الدنيا ، في واقع الامر ، مطلب عادل ويتجاوب مع الاماني المشروعة لقطاع عريض من المواطنين الذين سحقهم موجة الغلاء في السنين الاخيرة . كما ان ذلك يتمشى بالقطع مع اعتبارات العدالة الاجتماعية التي بحث بها التضخم . ولكننا نسارع هنا بالتنبيه بان زيادة الاجور الدنيا سيصبح لامعنى لها على الاطلاق اذا ظلت الاسعار ترتفع بشكل مستمر ، وعلى نحو اعلى من معدل تخفيض هذه الاجور . بل يمكن القول ، انـه اذا كان هناك خيار بين حالة ثبات الاجور مع تثبيت الاسعار (ولو الى حين حتى نتغلب على التضخم) وبين حالة زيادة الاجور مع الارتفاع المستمر للاسعار فلا شك أن قبول الحالة الاولى هو الامر الافضل .

ولما كان التضخم هو بالتأكيد امر غير مرغوب فيه من وجهة نظر مصلحة المجتمع والتنمية ، نظرا لما جاء في ثنايا ، وركابه من آثار سلبية وخلخلة في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ، فاننا نفترض هنا ، ان الدولة سوف تعمل على مكافحة التضخم في الفترة المقبلة (٣٩) وسوف تعمل على معالجة وتصحيح آثاره السلبية التي افرزها في مجال التوزيع في الماضي والذات في مجال تدهور الاجور الحقيقية . وبدون هذا الافتراض (اى مكافحة التضخم وفق برنامج جاد وحاسم) فان اى سياسة سوف تطبق في مجال تصحيح الاثار السلبية للتضخم في مجال التوزيع لن يتمخض عنها اية ثمار . ومن هنا سوف ينصرف كلامنا فيما يلى على اساس رفض فلسفة التعاطس مع التضخم وتبنى فلسفة محاربتها . اى اننا سنفترض ان موجة ارتفاع الاسعار بمصر سوف تنحصر في الفترة المقبلة ، وان اعتبارات العدالة الاجتماعية سوف تتطلب ان تولى قضية تدهور حال كاسبى الاجور والمرتببات ما تستحقه من عناية خاصة .

ومعوما ، فاننا نرى ان الضرورة قد باتت الان ملحة لتعديل هيكل الاجور على النحو الذى يعمد العمال والموظفين ذوى الدخول الثابتة والمحدودة عن النقص الذى طـسـرا على دخولهم الحقيقية بسبب طفحان التضخم عليهم . وهنا نود الاشارة منذ البدايه

المى ان الذى نقصده به هيكل الاجور فى هذا المجال هو الهيكل السائد فى القطاع
الحكومى (الخدمى والادارى) وفى وحدات القطاع العام . اما القطاعات الاخرى
التي تخرج عن سيطرة وادارة الدولة ، مثل القطاع الاجنبى ، والقطاع الخاص المحلى
الصناعى والتجارى والخدمى والحرفى ، فضلا عن المشتغلين بالقطاع الزراعى ، فـان
الاجور فيها اصبحت ، الى حد ما ، تتعاير مع التضخم حيث لم يعد معدل الاجور
فى تلك القطاعات جامدا ، بل اصبحت مرنا او شبه مرنا ، وتكيف طبقا لاحوال العرض
والطلب .

اما في القطاع الحكومي وفي القطاع العام فان الاجور على العكس من ذلك فمازال المست
تسعى بالجمود وهي تتميز بصفة عامة بانخفاض نسبي كبير مقارنة بباي اجور اخرى فمما
الداخل او الخارج ، وذلك على الرغم من المحاولات الطيبة التي بذلتها الحكومات
التعاقبة في المبعينيات عن طريق الحرص على صرف العلاوات الدورية في مواعيد هـ
الغفرة ، وصرف بعض المنح والمكافآت في بعض المناسبات ، وزيادة الحد الأدنى للمعاشات
والتوسع في نظام التأمينات الاجتماعية . . . الخ .

والحق ان الانخفاض النسبي الواضح لسعر الاجر داخل الجهاز الحكومي وداخل
القطاع العام اصبح الان يمثل مشكلة اقتصادية واجتماعية في نفس الوقت ، وفي
ان الآوان لعلاج هذه الظاهرة . وهذا الصلاح ، في الواقع ، يتطلبه امران رئيسان :

الامر الاول : هو اعتبار العدالة الاجتماعية ، اذ ليس من المقبول ان نترك فئات اجتماعية تمثل وزنا لا يستهان به في هيكل القوى العاملة في مصر فريضة سهلة لانيماب التضخم ، ياكل بسهولة من دخولها ، ويخفف من مستوى استهلاكها ، ويحول عسرة ذلك في شكل ارباح وفوائد الى فئات اجتماعية اخرى (مثل كبار التجار والوسطاء والمستوردين) .

والامر الثاني : هو ان ضمان سير عجلات العمل بالجهاز الحكومي وفي وحدات القطاع العام سوف يتطلب بالضرورة زيادة اجور العمال والموظفين الذين يعيشون

الآن على حد الكفاف أو في أدنى المستويات المعيشية ، ويتعرضون دوما لانخفاض مستمر في ارضاعهم الاقتصادي والاجتماعية مع استشراف موجة التضخم . واداء لم تزد مصادرات للاجور ، فان هناك خصر عدم تجديد القوى العاملة التي تعمل في هذه المجالات ، وبما تركها اماكن عملها لكي تعمل في شركات الانفتاح الاقتصادي أو في القطاع الخاص أو تزاو من هنا اخرى تدر دخلا على ، أو ان تهاجر أو تعمل بالخارج . وهي أمور لا شك تهدد دوران عجلات الانتاج في هذه الوحدات ، وتعمل رفع مستوى الانتاجية وزيادة الانتاج .

من هنا ، وفي ضوء هذين الأمرين ، نعتقد ان البصيرة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الواجبة تملئ حتما زيادة اجور العمال والموظفين لدى الدخول الدنيا الثابتة في القطاع الحكومي وفي القطاع العام . واداء كان ذلك صحيحا فان السؤال الذي يطرح على السطح فورا هو : ما هي طبيعة ومدى الارتفاع الذي يجب ان يتقرر للاجور الدنيا ؟ ثم ما هي الوسائل الحقيقية لتمويل هذا الارتفاع ؟

طبيعة ومدى الارتفاع المطلوب للاجور الدنيا :

ان طبيعة الزيادة المطلوب تحقيقها للاجور الدنيا تتبع في الحقيقة من ان مستوى هذه الاجور في الظروف الراهنة لم يعد كافيا للوفاء بمستوى الحد الأدنى للمعيشة اللائقة ولهذا فان الزيادة المطلوبة تهدف اساسا الى توفير الحد الأدنى المعقول للاجر . وهنا للنتيجة بأن هذا الحد الأدنى المعقول للاجر لا يوجد له مستوى هام ومطلق ، بل هو يختلف من كل الصناعات والحرف والأعمال ، وفي كل الفترات . فهو اساسا مستوى نسبي يعتمد على الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدولة ، كما انه يختلف من فترة لآخر . ويجب ان نعي جيدا ، ان تقرير هذا الحد ، والعمل على تنفيذه ، لن يكسرون به اى معنى على الاطلاق اذا اتجهت الاسعار للارتفاع المتواصل في المستقبل . ذلك ان السيرة على التضخم في غضون الفترة القادمة سوف يعمت بالقيمة الحقيقية لتقرير وتنفيذ الحد . وبناء عليه ، فان تبني هذه السياسة يتطلب العمل على مكافحة التضخم . ومن هنا

فاننا اذا افترضنا ، جد لا ان السياسة الاقتصادية للدولة سوف تنجح فى الفترة القادمة
فى السيطرة على التضخم ، اى منع الاسعار ان تواصل ارتفاعها ، فكيف يمكن ان نحدد
الحد الأدنى اللائق للاجر ؟

وللجابة على ذلك نقول ، انه عند تقرير وتقدير الزيادة المطلوبة للاجور الدنيا لكسى
تصل الى ما نسميه " بالحد الأدنى اللائق للاجر " لابد من اجراء دراسات اقتصاديـــــة
اجتماعية وطبية دقيقة تتعلق بحساب الضرورات الاساسية والتكاليف الفعلية لمعيشة العامل
(أو الموظف) واسرته والتي تكفل لهم تحقيق مستوى معيشى انساني مقبول . وعند تحديد
هذا الحد الأدنى ، لابد من تحديد تكاليف المعيشة للأسرة على اساس المتوسط المقبول
لعدد افراد الأسرة فى المجتمع . وليكن مثلا الزوج والزوجة وثلاثة ابناء . ثم نقوم بحدد
ذلك بدراسة وتحديد احتياجاتهم الضرورية من المواد الغذائية كالبروتين (الحيوانى
والنباتى) والدهون والكاربوهيدرات والفيتامينات الكافية لصيانة مستواهم الصحى والتي تلزم
لاستمرار نموهم . ومن الضرورى ايضا ان يضاف الى نفقات المعيشة السابقة بعض البنود
الآخرى الهامة ، مثل الملابس وايجار المسكن ومصارف التنقل وحد أدنى من الاحتياجات
الضرورية الترفيهية والثقافية . ويكون مجموع تكاليف الحصول على هذه البنود السابقة
عند مستوى معين من الاسعار هو المحدد الاساسى لمستوى الحد الأدنى المقبول
للاجور ، ومن ثم الزيادة المطلوبة للاجور الدنيا .

وطبقا لاحدى الدراسات التى تمت مؤخرا حول تقدير الاحتياجات الدنيا للاستهلاك
المصرية الانفاق على بنود الطعام والشراب الكفيلة بتحقيق الحد الأدنى الصحى (٢٩) ، تبين
ان هذا الحد لا يقل عن ٢٦ جنيه شهريا ، مع العلم بأن التقدير فى هذه الدراسة قســـــد
ثم على اساس الاسعار الرسمية ، اى الاسعار التى تعلنها وزارة التموين ، والتي تباع
بها السلع الغذائية بالجمعات الاستهلاكية الحكومية . ومن ثم فاننا لو ادخلنا الاسعار
الفعلية فى السوق فى التقدير السابق ، فان الحد الأدنى للانفاق على الطعام والشراب
لن يقل عن ثلاثين جنيها شهريا . فما بالنا ان نبقى مستلزمات الانفاق الضرورى على
المسكن والملبس والنقل والمواصلات والانفاق على الصحة والعلاج والتعليم . . . الى آخره .

وإذا علمنا ان الحد الأدنى للاجر بمصر الآن هو عشرون جنيهًا لتبين لنا على الفور مدى الهوة العميقة التي تفصل بين مستويات المعيشة المنخفضة التي يعيشها ذوى الاجور الدنيا وسين المستوى الأدنى اللائق بمعيشة الانسان المصرى .

ولاشك عندى ، فى ان تقدير مقدار الزيادة المطلوبة للاجور والمرتبات الدنيا ، يلزم ان يقوم به جهاز علمى مؤهل ، يضم كثيرًا من الخبراء والباحثين الذين يسهم كل منهم بخبرته وكفائه فى مجال محدد من الامور السابقة . ونحن نفتقد فى مصر ، حتى الآن ، السى هذا النوع من الدراسات رغم اهميته البالغة .

وتنبهى الاشارة فى هذا الصدد ، ان تحديد الحد الأدنى اللائق للاجور قد يثير عددًا من المشاكل الهامة اذا ما حدد على اسس غير علمية لاتأخذ فى الاعتبار الظروف المحددة التى يمر بها الاقتصاد القومى عموماً ، والظروف الخاصة التى يتسم بها القطاع الحكومى والقطاع العام خصوصاً . فمن ناحية اذا ما حدد هذا الحد على اساس مغالى فيه ، فان محاولة تطبيقه سوف تواجه بعدد من الصعوبات ، نظراً لعدم قدرة بعض القطاعات والجهات على تحمله . كما ان ذلك سوف يثير مشكلة التمويل الحقيقى للزيادات التى ستحدث فى الاجور . ومن ناحية اخرى اذا ما حدد الحد الأدنى اللائق للاجر بشكل منخفض فانه لن يحل المشكلة التى نبحث لها عن حل .

علاوة الفلاء وكيف تحسب :

ربما لاحظ القارىء ان تحليلنا حتى الآن قد انصب اساساً على تحسين وضع اصحاب الاجور والمرتبات الدنيا التى لم تعد تكفى فى هذه الآونة حتى لاشباع حاجة الانسان للغذاء . ولهذا أولينا قضية رفع الحد الأدنى للاجر هاية خاصة فى التحليل . ومن هنا يتسأل القارىء : وماذا عن اصحاب الاجور والمرتبات التى تزيد عن الحد الأدنى للاجره هل تهفى اجورهم ومرتباتهم كما هى ، أم تزيد ؟

والحقيقة ان احدا لا يستطيع ان ينافع فى ان العمال والموظفين الذين يتقاضون اجورا ومرتبات تزيد عن الحد الادنى للاجر يعانون أيضا من موجة الغلاء ، خصوصا وان العلاوات الدورية والمكافآت المحددة بحكم القانون ، فضلا عن تلك التى تعطى لهم فى بعض المناسبات لم تعد كافية لتعويضهم عن الخسارة التى تطرأ على معدلات اجورهم الحقيقية نتيجة لموجة الغلاء . ولهذا فان اعتبارات العدالة الاجتماعية تقضى أيضا بضرورة تصحيح اوضاعهم المتدهورة . ومن هنا فان السؤال الذى يطرح على السطح فوراً هو : الى اى مدى يمكن تعويض هؤلاء عن تلك الخسارة وخصوصا فى غضون الفترة القصيرة المقبلة التى ليس من المتوقع ان تنحصر فيها موجة الغلاء ؟

وفى هذا الصدد يمكننا ان نمتد على طريقة التصحيح النقصى ولكن ليس بالمعنى العام والمطلق الذى عرضناه آنفاً وانتقدناه نقداً شديداً . فمن الممكن ان نلجأ الى هذه الطريقة لكن نحسب علاوة الغلاء التى قد تقرر من فترة لاخري حتى نتكسب من القضاء على التضخم بمصر .

وفى هذا الخصوص نقترح ان تحسب علاوة الغلاء فى حدود الحد الادنى المقرر للاجر . فاذا كان الحد الادنى للاجر بمصر سيرتفع ، مثلاً ، الى اربعين جنيهاً فان علاوة الغلاء التى ترتبط بالزيادة التى تحدث فى المستوى العام للأسعار يجب ان تعطى لجميع العمال والموظفين فى حدود الاربعين جنيهاً مهما كان حجم الاجر أو المرتباسب ولايضاح ذلك دعونا نفترض انه اذا كان اجر زيد يساوى الحد الادنى للاجر بمصر (٤٠ جنيهاً مثلاً) بينما كان اجر عمرو ٨٠ جنيهاً ، وارتفعت الاسعار خلال فترة معينة بنسبة ٢٠% ، فان مرتب زيد كله يجب ان يزيد بنسبة ٢٠% ، اى ان مرتبه يصبح كما يلى :

$$٤٨ \text{ جنيهاً} = \frac{٢٠ \times ٤٠}{١٠٠} + ٤٠$$

اما مرتب عمرو فانه يحسب على اساس اعطائه علاوة الغلاء فى حدود الحد الادنى للمرتب اما ما يزيد عن هذا الحد فلا تحسب هذه علاوة غلاء . اى ان مرتبه يصبح كما يلى :

$$\bullet \text{ جنبها } ٨٨ = ٤٠ + \left(\frac{٢٠ \times ٤٠}{١٠٠} + ٤٠ \right)$$

ونحن نعتقد ان تلك الطريقة في حساب علاوة الغلاء تنمى ، فى الواقع ، —
العدالة الاجتماعية ، لان الاولى بالرعاية ، فى مجال زيادة الاجور ، هم ذوى الاجور
والمرتبات الدنيا .

أفضلية الزيادة المعينة عن الزيادة النقدية للاجور :

عرضنا آنفا الخطوط العريضة لافكارنا فى مجال زيادة الحد الأدنى للاجر بحصر وكيفية
تمويض كاسبى الاجور والمرتبات عن الخسائر التى تلحق بهم من جراء التضخم عن طريق
علاوة الغلاء . حقا ، ان مقترحاتنا السالفة الذكر لن تعرضهم بالكامل عن مقدار هذه
الخسائر . ولكن لا يجوز لنا ان ننسى انه لا توجد حتى الآن اى طريقة مضمونة للتمويض الكامل
لهم عن تلك الخسائر . وعموما ، فان ما عرضناه آنفا يمثل فى اعتقادنا الحد الأدنى السلائم
للتمويض .

وقد سبق ان ذكرنا ان لامعنى على الاطلاق من زيادة الاجور وتعديل هيكلها اذا ما
استمرت موجة للغلاء فى المستقبل . ذلك ان استمرار هذه الموجة سوف يخفض بالقيمة
الحقيقية لهذه الزيادة . ولما كنا نعتقد انه ليس من المتوقع ، فى غضون الاجل القصير المقبل
ان تتمكن مصر من القضاء كلية على القوى التضخمية ، فان الامر الاقرب للاحتمال هو توفيق
استمرار موجة الغلاء فى الفترة القصيرة المقبلة . وبناء على ذلك ، نعتقد ان الزيادة
التي اقترحناها للاجور (سواء فى شكل زيادة الحد الأدنى للاجر أو فى شكل علاوة الغلاء)
يفضل ان تعطى للعمال والموظفين فى شكل عيني ، اى فى صورة سلخ وخدمات تقل اسماؤها
عن تكلفتها الحقيقية بحقدار الزيادة التى ستتقرر للاجور . فطالما ان الهدف الحقيقى من
الزيادة فى الاجور هو تحسين حال كاسبى الاجور والمرتبات ، وطالما استمرار التضخم بحصره
وهو أمر متوقع فى الاجل القصير المقبل مهما بذلت الحكومة من جهود فى مكافحته ، فان

المحافظة على تحقيق هذا الهدف سوف تتطلب ، بحكم المنطق ، ضمان وصول الزيادة في
الاجور الى هؤلاء دون ان تفرسها انياب التضخم . وهذا لن يتحقق في اعتقادنا
الا اذا اعطيت لهم هذه الزيادة في شكل عيني .

Monetary Illusion

أضف الى ذلك ان ما يسمى بظاهرة الوهم النقدي ^{زيادة} التي تستند عليها فلسفة الاجور النقدية ، لم تعد موجودة في مجتمعنا ، حتى على
مستوى رجل الشارع العادي . ذلك ان زيادة كمية النقود في يد المواطن أصبحت امرًا
لا يسره بشكل مطلق ، لانه أصبح يدرك ان قوتها الشرائية آخذة في التدهور (٤٠) .

ونحن نعلم مسبقا ان البهيمية يعترض على اقتراحنا السابق ، على اساس ان اعطاء
الزيادة التي ستحدث في الاجور في شكل عيني سوف يزيد من عبء الدعم السلمي الذي
تحمله الدولة . ونحن نتفق مع هؤلاء في ان اقتراحنا السابق سوف يؤدي بالطبع الى
زيادة حجم الدعم السلمي ، وبالتالي تحميل الموازنة العامة للدولة مزيدا من الاعباء في
هذا البند . هذا صحيح . ولكن لا يجوز لنا ان ننسى ان زيادة الاجور النقدية ^{التي}
عن طريق رفع الحد الأدنى للاجور أو عن طريق تقرير علاوة الغلاء) سوف يزيد ايضا من عبء
الاجور في الباب الاول من الموازنة العامة للدولة . وعلى ذلك ، فان زيادة الاجور سواء
في شكل نقدي أو في شكل سلمي ، ستؤدي الى نفس النتيجة ، اي الى احداث مزيد
من الاعباء في مجال الانفاق العام ، وذلك من وجهة نظر الموازنة العامة للدولة . ولكن
هنا ينبغي لنا ان نشير ، الى انه بينما ان زيادة الاجور في شكل نقدي غير مضمونة الفاعلية
لتحسين حال محدودي الدخل بمصر — نظرا لتوقعنا استمرار موجة التضخم في غضون
الفترة القصيرة المقبلة — فان زيادة الاجور في شكل عيني ، على العكس من ذلك ، هي
وسيلة مضمونة الفاعلية في تحسين حال هؤلاء ، (بشرط ان تمول تمويلها حقيقيا وليس بتخصيمها
وهو ما سنعرض له حالا) .

أضف الى ما سبق ، ان اقتراحنا بتوزيع الزيادة الموثقة في الاجور في شكل عيني انما
هو اقتراح يفضل الاقتراح الذي يقضي بزيادة الاجور في شكل نقدي في الاجل المتوسط
والطويل ، وذلك من وجهة نظر الموازنة العامة للدولة . فمن المعلوم ان بند الدعم

السلمى يتزايد فى الموازنة العامة للدولة سنة بعد أخرى نتيجة لارتفاع كلفة الدعم نفسه (ارتفاع تكاليف الانتاج وكلفة الاستيراد) ، ومن ثم لو افترضنا ان موجة التضخم ستستمر فى الانخفاض فى الاجل المتوسط والطويل ، وهو امر لا يستبعد احتمال ، فان ذلك سوف يسودى مباشرة الى تخفيض حجم المبالغ التى ستدفعها الدولة مستقبلا فى اطار هذا البند ، حتى لو افترضنا استمرار بقاء متوسط كميات الدعم السلمى للأفراد كما هى فى المستقبل . اما اذا قررت الدولة اعطاء الزيادة التى ستحدث فى الاجور فى شكل نقدى ، فان هذه الزيادة سوف تظل دائما مدرجة فى الموازنة العامة للدولة حتى فى الاجل المتوسط والطويل السدى نفترض فيه انحصار موجة التضخم والقضاء عليه . فما يخفى انه من الصعوبة بمكان تخفيض معدلات الاجور بعد ان تكون قد ارتفعت واصبح ينظر اليها على انها حق مكتسب .

ضرورة وجود مصادر حقيقية لتمويل الزيادة فى الاجور :

ليس يخفى انه اذا زادت الاجور والمرتبات ، سواء فى شكلها النقدي أو العيني ، عن طريق التمويل التخصصى ، أى عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفى وطبع المزيد من أوراق البنكوت ، فان ذلك سيؤدي ، بالقطع ، الى مزيد من ارتفاع المستوى العام للأسعار بمرور . وما اسهل اللجوء الى هذا الطريق فى الاجل القصير ، ولكن ما اخطر النتائج السلبية التى تتمخض عنه فى مجال اشاعة المزيد من عدم الاستقرار النقدي والسعرى للاقتصاد المصرى . ولهذا يتعين تدبير مصادر حقيقية (غير تضخمية) لتمويل مقدار الزيادة فى الاجور التى من الشئ ان تحدث فى الفترة المقبلة . وفى هذا الخصوص نطرح افكارنا كما يلى :

(أ) فى وحدات القطاع العام :

يمكن تدبير الموارد الحقيقية اللازمة لتمويل الزيادة فى الاجور الدنيا بوحدات القطاع العام عن طريقين اساسيين :

الاول : هو استخدام جانب من الموارد التى متحقق من تشغيل الطاقات الانتاجية العاطلة فى شركات القطاع العام ، خصوصا وان هذه الطاقات اصبحت تمثل الآن قدرا لا بأس به من الناتج الممكن أو الضائع . ولا شك ان ربط زيادة الاجور بتشغيل هذه الطاقات فيه اشارة قوية للحوافز الدافعة لعلاج جانب كبير من الاسباب المسؤولة عن عطل هذه الطاقات .

أما المصدر الثاني : الحقيقى الذى يمكن استخدامه لتمويل الزيادة فى الاجور —
 الدنيا بالقطاع العام فهو رفع مستوى الانتاجية بمعدات مخططة معينة • وتخصيص جانب من
 الزيادة التى ستحدث فى الناتج من هذا الطريق لزيادة الاجور • وهو مصدر لا يجوز التهورين
 من شأنه • خصوصا ان الدراسات قد اثبتت ان هناك انخفاضا يعتمد به فى مستوى الانتاجية
 فى شركات القطاع العام • وفى هذا الصدد يجزى الاقتراح الهام بضرورة تقليل ايام الاجازات
 والعطلات التى تقررت فى كثير من الصناعات • فهى تمثل فى التحليل الاخير • انتاجا
 ممكنا • يمكن ان يستخدم كمصدر هام لتمويل الزيادة فى الاجور • اضافة الى ذلك امضا
 الاقتراح الخاص بضرورة تشغيل الطاقات الانتاجية بالمصانع على اساس ثلاثة ورديات متتالية • وليس
 على اساس وردين أو ورديّة واحدة • وكلما كان ذلك ممكنا من الناحية الفنية •

(ب) فى الجهاز الحكومى :

وفىما يتعلق بطبيعة مصادر التمويل الحقيقية التى تلزم لتوفير الموارد المطلوبة لزيادة
 الاجور والمرتبات الدنيا فى الجهاز الحكومى • الادارى والخدمى • فاننا نتصور انها ممكن
 الممكن ان تكون كما يلى :

- ١- تخفيض الضرائب على الاجور والمرتبات الدنيا •
- ٢- زيادة الضرائب المباشرة على الدخول الملبس •
- ٣- زيادة كفاءة التحصيل الضريبى •
- ٤- استخدام جانب من الوفرة التى ستحدث من الضغط على بنود الانفاق الحكومى غير
 الضرورى •
- ٥- رفع مستوى الانتاجية فى الجهاز الحكومى والاقتصاد فى استخدام المستلزمات السلمية
 والخدمية •

ملحق احسانى

جدول رقم (٢)
مقارنة بين أسعار القطاع العام وأسعار القطاع الخاص لبعض السلع الغذائية طبقا للموقف
في شهر يناير ١٩٨١ .

المعلومة	الوحدة	سعر القطاع العام	سعر القطاع الخاص	نسبة زيادة سعر القطاع الخاص لسعر القطاع العام
سلي (رجال)	صفحة	٢١٠٠ ج	٦٢٢٠ ج	١١٤ %
جينة جوده - شيدر	كجم	١٤٨٠ ر	٢٨٠٠ ر	٨٩٢
جينة فليمنك / ايدام	كجم	١٤٨٠ ر	٢٨٠٠ ر	٣٨١
جينة لانغشكري	كجم	٣١٠ ر	٣٨٠ ر	٢٢١
رهور	للكطمة ١٠٠ اجرام	٣٢٠ ر	٣٢٠ ر	١٢
سك ماكربل باباني	زينة ٤٠٠ جرام	٣٤٠ ر	٤٩٥ ر	٤٧٢
لانثون بقري	زينة ٣٤٠ هـ	٥٥٠ ر	٦٨٠ ر	٢٣١
سروين بوفسلاهي	١٢٠ هـ	٢٠٠ ر	٢٢٠ ر	٢٥٢
زيت ذرة كالبري	واحد لتر	١٤٠٠ ر	١٤٨٠ ر	٢٠٢
عالي ليهتون	٥ كيلو جرام	٥٥٠ ر	٧٢٠ ر	٤٦٢
د واجن وارو اسيتك وانجليرا	واحدة	٥٥٠ ر	١٥٠٠ ر	٤٧٦
كوتون بطني	٣٠ بقة	٥٠٠ ر	٢٧٠٠ ر	٨٠٢

صدر هذه الارقام الدورية التجارية بالقاهرة . ولتساخناها من الارقام الاقتصادية . العدد ٦٢٢
١٩ يناير ١٩٨١ هـ ص ٢٠ .

جدول رقم (٣)
مقارنة التكلفة الاستيرادية بين القطاع المدام والقطاع الخاص في بعض السلع الغذائية المستوردة
فبراير - مارس ١٩٨٠

نوع السلعة	التكلفة الاستيرادية لدى القطاع المدام	التكلفة الاستيرادية للقطاع المدام مضافا اليها ٢٠ %	التكلفة الاستيرادية للقطاع الخاص	معدل الزيادة %
	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه	
دواجن مجمدة (بالطن)	٩٦٥٨٠٠	١١٤٨٩٦٠	١٢٨٩٢٦٢	١١
مسل طبيعي (بالطن)	١٣٩١٠٨٢	١٦٦٩٣٠٠	١٨٩٠٣٧٠	١٣
اسماك محفوظة (بالكرتونة)	١٧٠٠٠	٢٠٤٠٠	٢٠٦١٢	١
جبن جاف (بالطن)	١٥٩٨٠٠٠	١٩١٧٦٠٠	٢٠٠٩٠٠٠	٤٨
لبن مكثف (كرتونة)	٩٠٠	١٠٨٠٠	١٣٩٧٣	٢٩٠
لحوم محفوظة (كرتونة)	١٢٠٠٠	١٤٤٠٠	١٥٢٠٥	٢١

ملحوظة :

- ١ - يلاحظ ان التكلفة الاستيرادية لهيئة السلع التموينية عبارة عن تكلفة الفاتورة المبدئية C & F مقيمة بالاصعار التشجيعية للمملكة.
 - ٢ - تم تعديل هذه التكلفة ٢٠ % التي تشمل التكاليف والمصاريف التي نمر عليها القرار ١٦٤٦ لسنة ١٩٧٢ حتى يمكن مقارنتها مع التكلفة الاستيرادية للقطاع الخاص .
- مصادر الارقام : هيئة السلع التموينية ه لتنا اقتبسنا ذلك عن : الاهرام الاقتصادي ه العدد ١٦٢٢ ه ١٩ يناير ١٩٨١ ص ٢٢

جدول رقم (٤)

ناتج من الدم السلي المنق على بمضالسلع الترمينية الهامة خلا ل الفترة ٧٢ - ١٩٧٨
بلايين الجنيهات المصرية

١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	
١٢٧٢١	١١٧٧٥	١٥٢٢٣	١٣٥١٣	١١٤١٣	٧٠٢	القمح
١١١٢١	٢١١٢١	٢٥٢٢٣	٢٧٢١٢	٢٧٢١٢	٨٠٢	الدقيق
٤٩١٢٢	٤٠١٢٢	٢٣١٢٢	٢١١٢٢	٢١١٢٢	٤١٢	الذرة
١٤١٢١	٩١٢١	٩١٢١	٦١٢١	٢١٢١	١٠١	المدس
٤٤١٢٢	٤٣١٢٢	٤١٢١	٧٢١٢١	٤٥١٢٢	١٦١٢١	الزيت
٥١٢١٢	٣٦١٢٢	١٦١٢٢	١١١٢١	١٢١٢١	٢١١	دهون وشحم
٣٧١٢٢	٢٠١٢٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	مارجرين
٢١٢٢٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	لحوم مجمدة
(٢٦١٢٨)	(١٩١٢٨)	٢١٢٢٢	١٩١٢٢	١٦١٢٢	٠٠	دواجن مجمدة
٠٠	٠٠	٢١٢٢٢	٠٠	٠٠	٠٠	اسماك مجمدة
٤٥١٢١	١٨١٢٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	بن مسكرو
						بن مسكرو

Source : World Bank, "Egypt, Economic Management In a Period of Transition,"
Coordinating Author : Khalid Ikram, The Johns Hopkins University
Press, Baltimore and London 1980, p. 328.

جدول رقم (٥٠)
توزيع اجمالي عدد المبادرين وفقاً لاهم القطاعات التي انتسبوا إليها
وحجم المباداة بكل قطاع خلال الفترة
١٩٧٨-١٩٧٠

(العدد بالآلاف)

الزراعة		التمدين والصناعة والكهرباء		التفصيل والمبادلات		التجارة بالمال		الاسكان والتعليم	
النسبة النطاق	حجم المباداة	اجمالي عدد المبادرين	نسبة ما يعتله من حصة المباداة	حجم المباداة	اجمالي عدد المبادرين	نسبة ما يعتله من حصة المباداة	حجم المباداة	اجمالي عدد المبادرين	نسبة ما يعتله من حصة المباداة
١١٧٠	٤٤٨	٢١	٢٠,٣%	٣٤٧	٢١	٢٠,٣%	٥٢٤	١٤	٢٠,٣%
١١٧١	٤٠٥٧	٢١	٢٠,٣%	٣٧٤	٢١	٢٠,٣%	٥٠٣	١١	٢٠,٣%
١١٧٢	٤٠١٥	٢١	٢٠,٣%	٣٨٨	٢١	٢٠,٣%	٤٩٧	١١	٢٠,٣%
١١٧٣	٤١٦٤	٢١	٢٠,٣%	٤٠٢	٢١	٢٠,٣%	٤٤٠	١١	٢٠,٣%
١١٧٤	٤٢١٢	٢١	٢٠,٣%	٤٠٥	٢١	٢٠,٣%	٤٥٤	١١	٢٠,٣%
١١٧٥	٤٢٠٣	٢١	٢٠,٣%	٤١١	٢١	٢٠,٣%	٤١٥	١١	٢٠,٣%
١١٧٦	٤٢٢٤	٢١	٢٠,٣%	٤٢٢	٢١	٢٠,٣%	٤٧٨	١١	٢٠,٣%
١١٧٧	٤٢١١	٢١	٢٠,٣%	٤٢٣	٢١	٢٠,٣%	٤٧٨	١١	٢٠,٣%
١١٧٨	٤١٦٢	٢١	٢٠,٣%	٤١٢	٢١	٢٠,٣%	٤٨١	١١	٢٠,٣%

٥ ارقام تقديرية تم التوصل اليها بناء على ارقام فعلية لاجمالي عدد المبادرين والتمادين من كل قطاع حافظوا على هذه المبادرين المتماثلين من كل قطاع خلال الفترة
(٢٠ - ١٩٧٢) يتبين ١٦% من اجمالي عدد المبادرين من هذا القطاع في حين يتبين ٧% من ذلك الاجمالي خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٧٨).

المصدر : البنك الاهلي المصري - النشرة الاقتصادية : الجبل الثاني والثلاثين . العدد رقم ٤٥٣ . القاهرة ١٩٨٠ . ص ٢١ و ٢٢ .

جدول رقم (٦)

أثر مدخرات المصريين العاملين في الخارج على
ميزان المعاملات الجارية في الفترة ١٩٢٠ - ١٩٢٨

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	اجمالي قيمة التحويلات	اجمالي قيمة المدفوعات	قيمة الصادرات	المدخرات		مدخرات المصريين العاملين بالخارج	
				نسبة ما تمثله من اجمالي التحويلات	نسبة ما تمثله من اجمالي المدفوعات	اجمالي قيمة المدخرات (بقيمة مبنية)	نسبة ما تمثله من اجمالي المدفوعات
				%	%		%
١٩٢٠	٤٣١٨	٦٣٢٥	٣٥٥٤	٨٢٫٣	٥٦٫٢	٢٥٨	٠٫٤
١٩٢١	٤٤٨١	٦٦٠٠	٣٦٩٧	٨٢٫٤	٥٦٫٠	٢٨٨	٠٫٤
١٩٢٢	٤٨٧٨	٦٩٠٣	٣٥٣٧	٧٢٫٥	٥١٫٢	٣٥٤	٠٫٥
١٩٢٣	٥٦٢٧	٧٨٩٠	٣٩٦٤	٧٠٫٤	٥٠٫٤	٣٤١	٠٫٤
١٩٢٤	٩٣١٥	١٤٦٤٢	٦٥٣٩	٧٠٫٤	٤٤٫٧	١٥٣٣	١٦٫٥
١٩٢٥	١٠٣٥٣	٢٠٠٣٩	٦١٢٨	٥٩٫٢	٣٠٫٦	٢٤٠٩	٢٣٫٣
١٩٢٦	١٤٠٣١	١٩١٦١	٦٦٩٧	٤٤٫٩	٣١٫٥	٣٩٣٨	٢٨٫٠
١٩٢٧	١٧٧٨١	٢٢٢١٢	٧٧٩٦	٤٣٫٨	٣٤٫٣	٦٢٣٤	٣٥٫١
١٩٢٨	٢١٢٥٢	٢٦٢١١	٧٧٦٢	٣٦٫٥	٢٩٫٦	١٢٤٨٨	٥٨٫٨

المصدر: البنك المركزي المصري - تقارير مجلس الادارة السنوية - اعداد متفرقة - فكتنا لخذنا هذا الجدول

من: البنك الاهلي المصري - النشرة الاقتصادية - المجلد الثاني والثلاثون - العدد رقم ٣ - ٤

القاهرة ١٩٨٠ - ص ٢٦

شوامس الدراسة

(١) انظر في دراسة هذه الآثار في حالة الاقتصاد المصري خلال عقد السبعينيات مؤلفنا - "مشكلة التضخم في مصر : اسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحتها" الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ٤٧٧ - ٦٠٢ .

(٢) انظر في ذلك :

Autorenkollektiv, "Philosophisches Wörterbuch," Herausgeber

G, Klaus & M. Buhr, 10. Auflage, VEB Bibliographisches Institut, Leipzig 1974, Band I, S. 456.

(٣) انظر دكتور احمد جامع - "المذاهب الاشتراكية" الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ٣٢٣ .

(٤) المصدر الآنف الذكر مباشرة ، ص ٣٢٦ .

(٥) لمزيد من التفاصيل انظر مؤلفنا - "مشكلة التضخم في مصر" ، ص ٤٨٠ - ٤٧٧ .

(٦) تم في مصر حتى الآن ثلاثة بحوث لميزانية الاسرة - الاول تم في ١٩٥٩/٥٨ ، والثاني في عام ١٩٦٥/٦٤ ، والثالث في عام ١٩٧٥/٧٤ . وقد خضعت نتائج هذه البحوث لعدة دراسات ، نذكر منها على سبيل المثال : دكتور حسين الغمري - دراسة الطلب وتغير الاستهلاك في ظل التحول الاشتراكي والتنمية الاقتصادية في ج . م . ع . دار المعارف بمصر ، القاهرة ١٩٦٢ . دكتور كوش مصطفى شقراب - قضية توزيع الدخل في غمار عملية النمو في الاقتصاد المصري ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الرابع للاقتصاد بين المصريين القاهرة ٣ - ٥ مايو ١٩٧٩ ، وقد نشرت في : التنمية الاقتصادية والعسالة الاجتماعية في الفكر التنموي الحديث مع اشارة خاصة للتجربة المصرية . الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والنشر ، القاهرة ١٩٨١ . ص ٢٨١ - ٣٠٠ . دكتور محمد الطيب - الاستهلاك النهائي في جمهورية مصر العربية ، اعدادا من ١٩٦٠/٥٩ ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاد بين المصريين ، القاهرة مارس ١٩٧٨ ، دكتور محمد صلاح الدين الجندى ، الانماط الانفاقية الحضرية والريفية في جمهورية مصر العربية ١٩٥٩/٥٨ - ١٩٦٥/٦٤ ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث

للاقتصاد بين المصريين ، مارس ١٩٧٨ . وايضا : دكتور ابراهيم الميسوي - التوزيع والنمو والتنمية ، بعض المسائل النظرية والشواهد العملية مع اشارة خاصة لمصر - منشورة في : التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الفكر التنموي الحديث ، المؤلف الاشارة اليه . وكذلك :

Osman Ael-Kholie - Disparities of Egyptian Personal Income Distribution as Reflected by Family Budget Data "in: L'Egypt Contemporaine", Vol. 64, No. 354, Octobr 1973 ,and see also: World Bank " Egypt-Economic Management In a Period of Transition, The Johns Hopkins University Pree. Baltimore and London 1980, pp.80 - 95.

(٧) انظر في ذلك : دكتور كريمة كريم - توزيع الدخل بين الحضر والريف في مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٥ ، بحث مقدم للمؤتمر الثالث للاقتصاد بين المصريين ، مارس ١٩٧٨ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، القاهرة ١٩٧٨ ، دكتور محمد عبد الفضيل - التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري (١٩٥٢ - ١٩٧٠) ، دراسة في تطور المسألة الزراعية في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٨ ، وانظر ايضا :

Samir Radwan : The Impact of Agrarian Reform on Rural Egypt (1952-75), Working Papers, World Employment Programme Research ILO, Geneva 1877,

Samir Radwan & Eddly Lee ", The Anatomy of Rural Poverty - Egypt," ILO, Geneva 1977, and Amer Mohie el-Eldin, The Development of the Share of Agricultural Wage Labour in the National Income of Egypt", Egypt's Income Distribution Research Project; September 1979.

(٨) للمعالجة النظرية لهذا المؤشر انظر :

Montek S. Ahuwalia. Income Inequality : Some Dimension of " the Proplem," published in : Redistribution with Growth, by : Hollis Chenery et al, Oxferd University Press, 1975.

- (٩) انظر : وزارة التخطيط القومي — الخطة الخمسية ٧٨ — ١٩٨٢ ، المجلد الاول ، الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ٨/١ .
- (١٠) نفس المصدر السابق المذكر مباشرة ، ص ٩/١ .
- (١١) المصدر السابق ، ص ٢٣/١ ، ٢٤/١ .
- (١٢) للملاحظة بعض النماذج والامثلة على الارتفاعات — التي طرأت على الاجور في بعض الحرف والقطاعات بمصر ، انظر مؤلفنا — مشكلة التضخم بمصر ، اسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء " ، السالف الاشارة ، ص ٣٠٤ — ٣١٩ .
- (١٣) انظر المصدر السالف الذكر مباشرة ، ص ٤٧٨ — ٤٧٩ .
- (١٤) انظر المصدر السابق ، وعلى الاخص الباب الخامس ، ص ٤٧٢ — ٦٠٣ .
- (١٥) انظر د راستنا : " الدعم والتضخم ومستوى المعيشة محدودي الدخل في مصر " دراسة مقدمة للجنة دراسة الدعم برئاسة السيد الدكتور ابراهيم حلمي عبد الرحمن ، القاهرة ١٩٧٩ .
- (١٦) ولمعرفة السياسات التي طبقتها الحكومة المصرية لتشجيع جذب هذه المدخـرات في نقد المصنوعات انظر مؤلفنا : مشكلة التضخم في مصر " ص ٤٠١ وما بعدها .
- (١٧) انظر للمؤلف — " بعض الملاحظات حول الآثار الاجتماعية للتضخم في مصر " ، مذكـرة رقم (٧٨) ، المركز التجريبي على تقويم المشروعات الاجتماعية بمعهد التخطيط القومي ، القاهرة نوفمبر ١٩٨٠ .
- (١٨) انظر : التقرير السنوي للبنك المركزي المصري ١٩٧٦ ، القاهرة يوليو ١٩٨٠ ، الجدول رقم (٥) بالملحق .
- (١٩) تشير كثير من الدلائل والملاحظات الى ان حجم العمالة التي تركت بعض القطاعات النشطة اصبحت تشكل نصيبا محسوسا من اجمالي العمالة الموجودة داخل هذه القطاعات . ويكفي في هذا الخصوص ان نشير الى ان حوالي ٢٥ مليون هامسـل زراعي قد تركوا الزراعة في اقل من ٢٥ عاما (مشار الى هذا في جريدة الاهـيسار اليوم ، ٢٨/٣/١٩٨١) ص ٣) .
- (٢٠) انظر في دراسة تقرير الفائض والعجز للعمالة المصرية على مستوى قطاعات الاقتصاد القومي : مجدي ناشد حنا " دراسة تطبيقية عن بعض محدودات الطلب على العمالة " ،

بحث لدبلوم معهد التخطيط القومى ١٩٧٧ هـ دكتوراه نادى مكارى وآخرين "تدبيرات القوى العاملة لخدمة تخطيط التعليم والتدريب" دراسة مقدمة للمؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ١٩٨٠ .

(٢١) راجع : وزارة التخطيط القومى — تساؤلات حول استراتيجية التنمية " هـ الجبازى الثانى ، التساؤلات القطاعية " مذكرة رقم ١٩٧٦/٣٠ ، القاهرة ١٩٧٦ هـ ص ١٩ .

(٢٢) انظر مذكرتنا " بعض الملاحظات حول الآثار الاجتماعية للتضخم فى مصر " هـ السالفة الذكر هـ ص ٣٥ .

(٢٣) انظر فى ذلك : سمير نجيم احمد — تطور نظم القيم ومستقبل التنمية الاجتماعية فى مصر هـ جهاز تنظيم الاسرة والمكان هـ مشروع ايدكاس ٢٠٠٠ ورقة عمل رقم (٢) هـ يوليو ١٩٨٠ .

(٢٤) انظر فى تاصيل هذه الظاهرة من الناحية النظرية :
E.H.Brown, "Wage Drift", in, Economica, November 1962.

وايضاً د راستنا " علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالى فى البلاد الآخذة فى النمو " هـ مذكرة رقم (٦١١) من مطبوعات معهد التخطيط القومى هـ القاهرة ١٩٦٦ .

(٢٥) تشير بعض البيانات المنشورة الى ان متوسط اجر الموظف بالبنوك الاجنبية بهـ هـ يعادل هـ على الاقل هـ ضعف متوسط اجر الموظف الذى يعمل ببنوك القطاع العام بهـ هـ انظر احصائية عن ذلك فى مؤلفنا — مشكلة التضخم فى مصر هـ ص ٣٢١ .

(٢٦) اشارت جريدة اليومية فى احدى تحقيقاتها اليومية الى ان متوسط الاجر الذى يتقاضاه العامل المصرى فى شركات الانفتاح الاقتصادى يزداد بنحو ثلاث مرات ونصف تقريباً عن متوسط اجر العامل المصرى على مستوى قطاعات الاقتصاد القومى وذلك فى عام ١٩٧٨ . انظر الاهرام هـ ١٩٧٩/٤ هـ ص ٩ .

(٢٧) انظر دكتور محمد الدين ابراهيم : ورقة عمل اولية عن الابعاد الاجتماعية للتضخم فى العالم العربى هـ ورقة على الاستقلال هـ معهد البحوث والدراسات المصرية هـ القاهرة ١٩٧٨ .

(٢٨) انظر دكتور سمير نجيم احمد — المصدر السالف الذكر .

(٢٩) تعرضنا لتحليل هذه النقطة تفصيلا في مؤلفنا - مشكلة التضخم في مصر ١٩٥٠ - السالف
الإشارة إليه ، ص ٤٨١ - ٤٨٩ .

(٣٠) ولعل ما يضاغف من حدة هذه الفروق الدخلية القائمة بين الريف والحضره هو
ان معدل التضخم بالريف (معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار) اعلى منه ففى
الحضر ولما كان متوسط دخل ساكنى الريف اقل من نظيره لساكنى المدن ، فان
ذلك يعنى ان وطأة التضخم على سكان الريف تكون ، بالضرورة ، اعلى من نظيرها
فى المدن .

(٣١) انظر فى ذلك مؤلفنا - مشكلة التضخم بمصر ١٩٥٠ - السالف الذكر ، ص ٢٥٣ - ٢٥٤ .

(٣٢) لمزيد من التفاصيل انظر د راستنا - " علاقة التضخم بالركم الرأسمالى فى البلاد
الآخذة فى النمو " ، مصدر سالف البهان .

(٣٣) سبق ان فسا بتحليل مشكلة الافراط فى السيولة النقدية بالاقتصاد المصرى فى عقد
المبشرينيات فى مؤلفنا - مشكلة التضخم فى مصر ١٩٥٠ - ص ١٣٥ - ١٢٦ .

(٣٤) لمزيد من التفاصيل ، انظر المصدر السابق الذكر مباشرة ، ص ٤٦١ - ٤٦٥ .

(٣٥) حول ضرورة الاستقرار النقدى لعملية التنمية انظر د راستنا : " علاقة التضخم بالتراكم
الرأسمالى فى البلاد الآخذة فى النمو " ، مصدر سلف ذكره ، ص ٩٠ وما بعد هـ .

(٣٦) هناك برنامج محدد لمكافحة الغلاء بمصر اقترحناء فى مؤلفنا - مشكلة التضخم فى مصر
وهو ينقسم الى برنامج يتعلق بالمهام المطلوبة للاجل القصير ، وبرنامج يتعلق بالمهام
المطلوبة للاجل الطويل ، انظر الصفحات من ٦١٥ حتى ٢٥٢ .

(٣٧) لمزيد من التفاصيل انظر المصدر السابق الذكر ، ص ٦٨٢ - ٦٩٥ .

(٣٨) للحصول على مزيد من التفاصيل حول تجربة شيلى فى هذا الخصوص ، انظر المصدر
السابق ، ص ٦٩٢ وما بعد هـ .

(٣٩) انظر د كسوره عايد ، الاصفهانى ، حساب الحد الأدنى لتكلفة الغذاء اليومى للأسرة
المصرية لمد الاحتياجات الغذائية الموصى بها دوليا ، دراسة فى اقتصاديات
الغذاء والتغذية " ، مذكرة خارجية رقم (١٢٨٩) ، من مطبوعات معهد التخطيط
القومى ، القاهرة ، فبراير ١٩٨١ .

(٤٠) انظر د راستنا : " علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالى فى البلاد الآخذة فى النمو " ، مصدر
سالف الذكر .

